إقصـــاء الآخـــــر

(قراءة في مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة)

أحمد محمد سالم(*)

تقديم:

إن أية معالجة حقيقية لقضية العنف أو الإرهاب ذات الأصول الدينية لا يمكن أن يكون بحثًا حقيقيًا دون دراسة الجذور التاريخية لنشأة وتكون لهذه الممارسات السلبية عبر تاريخنا الحضاري والثقافي، وذلك لأن كل ممارسة تتسم بالعنف تقوم بالأساس على إطار من الاعتقاد النظري الخاطئ، فالعنف يبدأ من الفكرة والمعتقد قبل أن ينتقل إلى الممارسة والسلوك، وخاصة إذا كان هذا العنف يستند في أساسه إلى عقائد إيمانية ودينية.

وتحاول هذه الدراسة أن تبحث في الأسس النظرية للعنف، وهى صناعة الإقصاء، أو تأسيس ما يمكن أن نسميه مجازًا بالعقلية الإقصائية في ثقافتنا. إن العنف، والإقصاء، والتكفير في حياتنا الراهنة هو امتداد لعنف وإقصاء وتكفير في تاريخنا القديم، ومن هنا كانت العودة إلى تراثنا القديم للبحث في جذور الأزمة الراهنة ضرورية، وتبدو أهمية دراسة الجذور التاريخية بغية استكشاف بنية العنف في هذا السياق التاريخي.

وتركز الدراسة في المقام الأول على بيان قضية (إقصاء الآخر: طريق العنف... قراءة في مدونات الفرق والملل والنِحل لأهل السنة)، وتحاول الدراسة أن تجيب على مجموعة من التساؤلات المهمة والملحة تطرح نفسها: ما الإقصاء؟ كيف تمت صناعة الإقصاء في مدونات الملل والنِحل لأهل السنة؟ وما هي طرق ووسائل الإقصاء في تلك المدونات؟ وكيف انتقل الإقصاء إلى ممارسة للعنف في الواقع؟ إنها أسئلة كثيرة تظهر كيف رسخت مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة لمنطق الإقصاء والتكفير، والذي أدى بدوره إلى ممارسة العنف في حياتنا قديمًا وحديثًا، وذلك لأن هذه الكتب والمدونات هي التي تبث الوعي الإقصائي، والفكر الاستبعادي للآخر في ثقافتنا. إن صناعة الإقصاء والعنف تبدأ من الفكر النظري غالبًا لتنتقل بعد ذلك إلى ممارسة له في الواقع.

ومعنى الإقصاء من الناحية اللغوية: الإبعاد، وفى لسان العرب مادة "قصا" نجد: أن قصا عنه، وقصوا، وقصا، وقصاء، وقصي: بعدُ، وقصا المكان قصوًا: بعد، وقصوت من القوم: تباعدت، والقاصي، والقاصية، والقصي، والقصية من الناس والمواضع: المتنحى البعيد،

(*). أستاذ الفلسفة الإسلامية المساعد، قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر.

وأقصى الرجل يقصيه: باعده، وفى الحديث: أن الشيطان ذئب الإنسان يأخذ القاصية والشاذة، والقاصية: المنفردة عن القطيع البعيد، ويريد أن الشيطان يتسلط على الخارج من الجماعة وأهل السنة[1] وجاء في القرآن ﴿ فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴾ (مريم:٢٢) أي مكانًا بعيدًا وأيضًا ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (يس:٢٠) أي أبعد مكان من المدينة. فمعنى الإقصاء من الناحية اللغوية هو: البعد والإبعاد والاستبعاد.

ومفهوم الإقصاء من الناحية الاصطلاحية فلا يبعد في تعريفه عن الدلالة اللغوية له، فمصطلح الإقصاءExclusion نجده مرادفًا لمصطلح Social Closure أو الانغلاق الاجتماعي، والانغلاق يأتي غالبًا لاعتقاد مجموعة معينة لها معايير ومعتقدات وقيم خاصة متميزة عن غيرها، وهى في الأغلب تتجه لاستبعاد الآخرين المغايرين لهذه المعايير والقيم والمعتقدات.

وعلى ذلك فالإقصاء من الناحية الاصطلاحية يعنى "قوة جماعة واحدة على منع الجماعة الأخرى من الحصول على المكافأة أو فرص الحياة الإيجابية، وذلك في ضوء المعايير التي تسعى الجماعة الأولى لتبريرها، ومن ثم فالإقصاء هو حشد القوة لاستبعاد أو حرمان الآخرين من الامتيازات والمكافآت"[2]. ولهذا: فالإقصاء هو أحد نتائج ممارسات العقل، أو الرأي، أو الفكر أو العقيدة المغلقة، تلك التوجهات التي تعتقد أن تفكيرها أو رأيها أو معتقدها هو وَحدَه الذي يملك الصدق المطلق، والحق المطلق، وأن ما عداها على ضلال مطلق، وخطأ مطلق، هنا فقط يتحقق مفهوم الإقصاء.

وحين يكون مفهوم الإقصاء ذا أبعاد دينية يكون أكثر حدة، لأن أصحاب المعتقدات الدينية يضفون طابع القداسة على أفكارهم ومعتقداتهم، وبالتالي يتخذ الإقصاء طابع الحدة والعنف حين يتم تبريره بنصوص مقدسة من الكتاب والسنة. فالإقصاء إذن هو نتاجًا لكل فكر أحادى دوجماطيقى، ويصدر عن عقل لا يرى الحقيقة إلا من جانب واحد، هو الجانب الذي يعتقد فيه، وهو الذي يملك الصدق المطلق، وأي اتجاه آخر يكون على باطل مطلق.

وإذا كان البحث يعنى بمفهوم إقصاء الآخر، فإن الآخر – الذي يعنيه البحث في مدونات الملل والنحل لأهل السنة – هو الآخر المشارك لأهل السنة في الملة، والمغاير لها في المذهب، وهى المذاهب الإسلامية من الخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة، ولا يعنى البحث في الآخر

---

(1) ابن منظور، لسان العرب / مادة قصا نسخة إلكترونية من موقع الباحث.

(2) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمود الجوهرى وآخرون، مشروع الترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، رقم 163، 2000 جـ 1، ص 264.

بموقف مدونات الملل والنحل لأهل السنة من الآخر المغاير لنا في الملة مثل اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم من الملل المغايرة للإسلام، فذلك قد يكون موضوعًا لدراسة أخرى.

وأما مدونات الفرق والملل والنحل عند أهل السنة فإننا نُعنى بها الكتب التي أرخت للمذاهب والفرق الإسلامية، وعرضت أيضا لمذهبها، ومعظمها كتابات لأعلام المذهب الأشعري، وآراء متناثرة لأهل الحديث أو السلف في كتبهم، ثم كتاب ابن حزم عن"الفصل في الأهواء والملل والنحل"، وأما أهل السنة فإننا نُعنى بهم أتباع السلف، والأشاعرة، الماتريدية، وأهل الظاهر، وذلك على الرغم مما بينهم من نزاع حول من يملك الحق في الحديث باسم أهل السنة.

وحين تسعى الدراسة لتقديم قراءة نقدية لبعض الجوانب في تراثنا الثقافي، فليس الهدف من ذلك مجرد إدانة لجزء من تراثنا، ولكن الهدف هو ممارسة نوع من النقد الذاتي لهذا التراث، وبيان مدى تَحمله لبعض المثالب في حياتنا الراهنة، مثلما يَحمل هذا التراث نفسه جوانب إيجابية دافعة للتقدم في حياتنا الراهنة، وذلك باعتبار أن لتراثنا الثقافي والحضاري دوره الرائد في إمكانية حدوث أي نهضة في حياتنا الراهنة.

ويبدأ الفكر الإقصائى من خلال توظيف المقدس من أجل إضفاء الحق والصدق على موقف جماعة بعينها في مواجهة بقية الأحزاب والجماعات والفرق المغايرة لها، ومن هنا كان الصراع بين الفرق على توظيف السنة النبوية، أو حتى الوضع فيها من أجل إضفاء طابع القداسة على موقفها.

1-الإقصاء: توظيف السنة

إن الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة في مسائل الفكر والاعتقاد هي البداية الفعلية لقضية إقصاء الآخر، ويبرر أصحاب المعتقدات المغلقة أنهم أصحاب الحق والهداية بناء على توظيف المقدس في تبرير موقفهم، ومن ثم سعت معظم أقطاب الفرق الإسلامية سواء أهل السنة، أو الشيعة، أو الخوارج، أو المرجئة، أو المعتزلة إلى الاستشهاد بالسنة في تعضيد وتدعيم كون الحق في معتقد فرقتهم دون غيرها، ويعتبر أهل السنة هم أهم فرقة وظفت السنة في تبرير صدق مواقفها، وتدعيمًا لعقيدتها في مواجهة أصحاب المذاهب الإسلامية الأخرى.

ولعل أهم الأحاديث التي وظفت إيديولوجيًا في قضية الإقصاء بين المذاهب الإسلامية، هو حديث (الفرقة الناجية) وقد ورد هذا الحديث بأربع صيغ مختلفة:

1- عن أبى هريرة قال رسول الله ﷺ"افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة".

2- أن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهى الجماعة.

3- ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل، تفرق بنو إسرائيل على اثنين وسبعين ملة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة،تزيد عليها ملة واحدة، كلهم في النار إلا ملة واحدة قالوا:" يا رسول الله وما الملة التي تتغلب؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي.

4- وفى الرواية الرابعة: يضيف المجوس بالصيغة التي يتسلسل فيها انقسام الأمم بالشكل التالي: المجوس على سبعين فرقة، واليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على اثنين وسبعين فرقة، بينما ستفترق أمة الإسلام على ثلاث وسبعين فرقة الناجية واحدة والباقون هلكى: قيل: وما الناجية: قال: أهل السنة والجماعة، قيل: وما السنة والجماعة؟ قال: ما أن عليه اليوم وأصحابي[1].

والملاحظ أن معظم صيغ الحديث تقر أمرًا مهمًا وهو حدوث الفُرقة والاختلاف، ورأى البعض أن الصيغة الأولى الصحيحة، وهى التي تتكلم فقط عن الفُرقة والاختلاف دون تحديد للفرقة الناجية، ولكن الحديث انتقل في الصيغ التالية ليقرر أن أهل السنة والجماعة هم الفرقة الناجية، وهو ما يعنى أن كل الفرق الباقية هلكى، وهم أهل البدع والضلالة.

ولقد لعب هذا الحديث دورًا بارزًا في مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة، فكان لهذا الحديث دوره البارز في ترسيخ الإقصاء للآخر لدى أهل السنة في مواجهتهم للفرق الإسلامية المخالفة لهم، والعجيب أن الأشعري (ت 324 هـ) في كتابه (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) لم يستشهد بهذا الحديث، وقام فقط بعرض آراء الفرق الإسلامية دون تكفير لها كما فعل غيره، وقد نبرر السبب في ذلك بأن انتقال الأشعري من صفوف المعتزلة إلى الدفاع عن عقيدة أهل السنة وفقًا للطريقة الأشعرية التي أرسى دعائمها، بأنه لم يكن سهلًا عليه أن يكفر فرقة كان على مذهبها في الماضي القريب وهى المعتزلة، ولكنه بعد ذلك كان يتكلم في بقية كتبه بأن موقفه من العقيدة هو امتداد لأهل الحديث.

ولكن أبا الحسين الملطى (ت 377 هـ) أكد على هذا الحديث، وعلى أن أمة الرسول ستختلف على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة هي ما عليه الرسول ﷺوصحابته، وينتهي الملطى إلى تبرير إقصاء أي ملة إسلامية أخرى وفقًا لرواية هذا الحديث فيقول" ليس

---

(1) الأجرى، الشريعة، تحقيق فريد الجندى، دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ ص 16-17، وأيضًا ابن بطة العكبرى، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة،2006، جـ 1 / ص 117 وأيضًا ميثم الجنابى،علم الملل والنحل، مؤسسة عيبال،بيروت ط1، 1994ص 12.

على وجه الأرض شخص عدل عن السنة والجماعة والألفة إلا كان متبعًا لهواه، ناقضًا لعقله، خارجًا من العلم والتعارف"[1].

وقد وظف عبد القاهر البغدادي (ت 429 هـ) حديث الفرقة الناجية في كتابيه: (الملل والنحل) و(الفرق بين الفرق) " ليدلل على أن الحق في جانب أهل السنة، فيقول: إن النبي ﷺ لما سئل عن الفرقة الناجية قال: ما أنا عليه وأصحابي، وليس اليوم فرقة على ما كان عليه أصحاب النبي سوى أهل السنة وفقهاء الأمة ومتكلميهم، دون أهل الأهواء من القدرية، والرافضة، والخوارج، والجهمية، والنجارية، والمجسمة"[2] ومن ثم يقصى البغدادي كل المذاهب الإسلامية الأخرى باعتبار أنها فرق هالكة، وكان حديث (الفرقة الناجية) هو الأداة لإضفاء البغدادي الحق إلى مذهب أهل السنة، وفى نفس الوقت إقصاء ما عداه من المذاهب الأخرى. ويعاود البغدادي الاستشهاد بنفس نص الحديث في كتابه" الفرق بين الفرق" فيورد أسانيد كثيرة عن أبى هريرة، وأنس بن مالك، وأبى الدرداء، وجابر، وأبى سعيد الخدرى، وينتهي إلى القول بأن الفرقة الناجية هي" الفرقة الثالثة والسبعون هي أهل السنة والجماعة من فريقي الرأي والحديث، دون من يشترى لهو الحديث، وفقهاء هذين الفريقين وقراؤهم، ومحدثوهم، ومتكلموا أهل الحديث منهم (...) وهم الفرقة الناجية" [3].

واستند أبو المظفر الإسفراييني (ت471هـ) إلى حديث الفرقة الناجية في كتابه (التبصير في الدين وبيان الفرقة الناجية عن فرق الهالكين) ويقول" بأن الله حقق في افتراق هذه الأمة، أخبر الرسول ﷺمن افتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة واحدة منها ناجية، والباقون في النار، ويقر بأن الفرقة الناجية هي أهل السنة والجماعة"[4] ويلاحظ أن الإسفراييني يستخدم في عنوان كتابه حديث الفرقة الناجية، ويرى أن ثمة فرقة ناجية، وفرقًا أخرى هلكى.

وكان لهذا الحديث أثره على الشهرستانى (ت 548 هـ) في كتابه (الملل والنحل) فيرى أن مذاهب وملل أهل الأديان قد انحصرت بحكم الخبر الوارد" حديث الفرقة الناجية" إلى سبعين فرقة عند المجوس، وواحد وسبعين فرقة عند اليهود، واثنتين وسبعين فرقة عند النصارى،

---

(1) أبو الحسين الملطى، التنبية والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق محمد زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية، القاهرة،1997، ص 12.

(2) عبد القاهر البغدادى، الملل والنحل، تحقيق البير نصير نادر، دار المشرق، بيروت،ط2 بدون تاريخ ص 154.

(3) عبد القاهر البغدادى، الفرق بين الفرق، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مؤسسة الحلبى، القاهرة، بدون تاريخ، ص 21.

(4) الإسفراييني، التبصير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق محمد زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية، القاهرة،1999، ص22-23

وثلاث وسبعين فرقة عند المسلمين، وأن الناجية فرقة واحدة، ويقر الشهرستانى بأن الحق لابد أن يكون مع فرقة واحدة بعينها، ويدلل على ذلك منطقيًا ثم يستشهد بالحديث نفسه، وآيات قرآنية ليؤكد على نجاة أهل السنة دون غيرهم،فيقول:" إذ الحق من القضيتين المتقابلتين في واحدة، فيكون الحق في إحداهما دون الأخرى، ومن المحال الحكم على المتخاصمين المتضادين في أصول المعقولات بأنهما محقان صادقان، وإذا كان الحق في كل مسألة عقلية واحدًا، فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة، وإنما عرفنا هذا بالسمع، وعنه أخبر التنزيل في قوله ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾[1]، وأخبر النبي عليه السلام" ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة الناجية منها واحدة والباقون هلكى، قيل: وما الناجية؟ قال أهل السنة والجماعة، قيل: وما السنة والجماعة؟ قال ما أنا عليه اليوم وأصحابي"[2] ويبدو واضحًا هنا كيف وظف الشهرستانى الاستشهاد بنصوص الكتاب والسنة ليضفى صيغة الصدق المقدس على موقف أهل السنة والجماعة.

ومما سبق نلاحظ أن حديث "الفرقة الناجية" كان هو الأداة الطيعة لدى أعلام السلف والأشاعرة لإقصاء المذاهب الإسلامية المغايرة، والحكم عليها بأنها هالكة في النار، ولكن مع ذلك فإن ثمة قراءة أو رواية مغايرة لأحد أعلام الأشاعرة، وهو الإمام الغزالي (ت 505 هـ) حيث نجده يورد حديث"الفرقة الناجية" مقلوبًا فيقول" إن هؤلاء المزايدون بقوله عليه الصلاة والسلام ستفترق أمتي بضعًا وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا الزنادقة وهى فرقة" هذا لفظ الحديث في بعض الروايات، وظاهر الحديث يدل على أنه أراد به الزنادقة من أمته"[3] وتلك رواية تكشف عن التسامح، واتساع رقعة الرحمة بين مختلف المذاهب الإسلامية، وموقف الغزالي هذا لا نجد له نظيرًا بين أعلام أهل السنة.

وإذا كان الغزالي يقدم رواية مغايرة للحديث، فإن ابن حزم الظاهري (ت 456 هـ) رأس المذهب الظاهري يشكك في هذا الحديث، وأحاديث أخرى تقدح في القدرية والمرجئة فيقول بأن من" ذكروا حديث عن رسول الله ﷺ أن"القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة"، وحديثًا آخرًا"

---

(1) (الأعراف:181).

(2) الشهرستانى، الملل والنحل، تحقيق صدقى جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر،بيروت 1997، ص 8

(3) الغزالى، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، رسائل الغزالى، دار الكتب العلمية، لبنان 1986 جـ 3/ ص 134.

تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة"، قال ابن حزم: هذان حديثان لا يصحان أصلًا من طريق الإسناد"[1].

وعلى الرغم من تشكيك ابن حزم في حديث" الفرقة الناجية" إلا أن الاستشهاد به في كتب الملل والنحل، ومدونات السلف في العقائد قبله قد أرست تقليدًا إقصائيًا في التفكير لم يستطع ابن حزم نفسه أن يخرج عن إطاره، فيرى ابن حزم أن الحق مع أهل السنة – وفقًا لتفسيره الظاهري لأهل السنة وليس التفسير الأشعري – وما عداهم على بدعة فيقول" وأهل السنة الذي نذكرهم أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة، فإنهم الصحابة رضي الله عنهم، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمهم الله، ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلًا فجيلًا إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم"[2].

وأصبح أهل السنة عند ابن حزم هم أصحاب الحق، وأن معيار الحق معهم، وكل من يقترب من أهل السنة يكون الأقرب إلى الحق، ومن يبتعد عن أهل السنة يكون الأبعد عن الحق، فيقول ابن حزم:" فأقرب فرق المرجئة إلى أهل السنة من ذهب مذهب أبى حنيفة النعمان بن ثابت، وأبعدهم جهم بن صفوان، وأبو الحسن الأشعري – لاحظ استبعاد الأشعري من أهل السنة ووضعه في المرجئة – ومحمد بن كرام، فإن جهمًا والأشعري يقولان إن الإيمان عقد بالقلب فقط، وإن أظهر الكفر والتثليث بلسانه، وعبد الصليب في دار الإسلام بلا تقية، وأقرب المعتزلة إلى أهل السنة الحسين بن محمد بن النجار، وبشر بن غياث المريسى، ثم أصحاب ضرار بن عمرو، وأبعدهم أصحاب أبى الهذيل العلاف، وأقرب مذاهب الشيعة إلى أهل السنة المنتمون إلى أصحاب الحسن بن صالح.... وأبعدهم الإمامية، وأقرب فرق الخوارج إلى أهل السنة أتباع عبد الله الإباضى وأبعدهم الأزارقة"[3] وهنا نرى أن الفقيه ابن حزم الذي شكك في حديث" الفرقة الناجية"يتبع نفس منطق الحديث باعتبار أن الحق مع أهل السنة، ومن ثم يُقيم بقية الفرق الأخرى بمدى قربها أو بعدها عن مذهب أهل السنة، ولكن المفارقة الغريبة هو وضعه للإمام الأشعري – إمام أهل السنة– ضمن المرجئة، وملحقًا بجهم بن صفوان، ويدعى عليه رأيًا في الإيمان يخص جهم بن صفوان، ولم يقل الأشعري به مطلقًا فهل ذلك من أجل أن يحل المذهب الظاهري –الذي وضع أركانه– محل المذهب الأشعري في رفع راية أهل السنة؟

---

(1) ابن حزم، الفصل فى الأهواء والملل والنحل، تحقيق الدكتور يوسف البقاعى، دار احياء التراث، بيروت ط2002،2جـ 2 / ص 231.

(2) المرجع نفسه جـ 1 / 5 ص 318.

(3) المرجع نفسه جـ 1، ص 316 – 317.

وإلا فلم حمل ابن حزم كلامًا على الأشعري لم يقله، وضمه إلى الجهمية في قالب واحد؟ إنه موقف يدعو إلى الحيرة والتعجب.

ومن ثم فإن حديث"الفرقة الناجية" قد أرسى تقليدًا إقصائيًا في مدونات الفرق والملل والنحل لدى الأشاعرة خصوصًا، وفى كتب العقائد عند السلف أيضًا، وأسهم في إقصاء الحق عن الفِرق الأخرى، وبيان بطلان تفسيرها ومواقفها العقدية، وأن أهل السنة فقط هم أهل الحق، وهذا ما دعا باحثًا معاصرًا إلى القول: بأن استناد الأشاعرة على هذا الحديث، وما يحوم حول تاريخ تدوينه، ومتنه، وسنده، ومضمونه، وفيه من الزيادات شيء كبير لابد أن ينسحب على رغبة الأشاعرة في الاستئثار بالنجاة دون غيرهم، واعتقادهم أنهم" أهل الحق" لا يشاركهم في ذلك غيرهم من الفرق المخالفة[1] فهل وجد أهل السنة ضالتهم في ذلك الحديث المنسوب للنبيﷺ ليكون هو السيف المسلط على عقول المسلمين أولًا، ورقابهم ثانيًا، إذا خالفوا تفسير أحد ممن وصف نفسه بأنه من أهل السنة والجماعة بحجة أنهم هم الفرقة الناجية فقط[2].

وإذا كانت معظم مدونات الفرق والملل عند أهل السنة ترتكز على هذا الحديث في إقصاء الفرق المغايرة لها، وتكفير من خالفها فكيف يمكن الاطمئنان إلى هذه المدونات في تشكيل الوعي العقائدي والإيماني لدى المسلمين من أهل السنة في عالمنا الراهن؟ إن هذه الكتب تحرص على أن تقدم تاريخًا للاتجاهات العقائدية انطلاقا من نزعة الإقصاء المتشددة، من أجل الاستئثار بالحقيقة لها دون غيرها من المذاهب، وهو ما يؤدى إلى إمكانية ترسيخ العنف بين المذاهب.

وينبغي أن نشير إلى أن دخول هذا الحديث إلى مدونات أهل السنة بروايتهم جعله ميدانًا للتفسيرات المتباينة بسبب الصراع الأيديولوجي بين الفرق والمذاهب الإسلامية، فتعد المعتزلة نفسها هي الفرقة الناجية، وأهل الحق، ويدعون خصومهم بأسماء مختلفة كالمجبرة، والقدرية، أو المجوزة، والمشبهة، والحشوية[3]. ومن جانب آخر يؤكد ابن المرتضى (840هـ) أن الزيدية هي الفرقة الناجية، ومن دان باعتقادهم كالمعتزلة[4]. وعلى النهج نفسه كان الإمام الزيدي أحمد بن سليمان (ت566 هـ) في كتابه المخطوط "الحكمة الدرية" أن رسول اللهﷺ قال: ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة، قيل: ومن هم يا

---

(1) عبد المجيد الصغير، فقه وشرعية الاختلاف في الإسلام، دار رؤية، القاهرة، 2011 ص17.

(2) سميح عمران نزال، شرعية الاختلاف بين المسلمين، دار القراء، دمشق، ط1 2004ص 145.

(3) زهد جار الله، المعتزلة، المؤسسة العربية لدراسات النشر، بيروت، 1990، ص 14.

(4) ابن المرتضى، المنيه والأمل فى شرح الملل والنحل، تحقيق محمد جواد مشكور، المؤسسة الكتاب الثقافية، بدون تاريخ، ص 36.

رسول الله؟ قال: هم معتزلة الشيعة، وشيعة المعتزلة، وأن المراد بهم معتزلة بغداد، وفى موضع آخر يؤكد أن الفرقة الناجية هم شيعة المعتزلة، ومعتزلة الشيعة، وأن المراد بهم الزيدية إذ ثبت أنهم على الحق، ومن خالفهم على الباطل"[1] ولكن دعوى بعض المعتزلة أو الشيعة بأنهما هما الفرقتان الناجيتان كان متأخرًا عن التقليد الذي أرسى دعائمه أعلام السلف والأشاعرة بدعوى نجاة أهل السنة.

ولم يقف توظيف أصحاب مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة عند حدود توظيف حديث" الفرقة الناجية" فقد وظفوا كل روايات الأحاديث التي تسهم في إقصاء الفرق الأخرى، فنجد الملطى يستشهد بحديث يخرج المرجئة والقدرية من الإسلام فيقول" إن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ" صنفان في الإسلام ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية" [2] وأن معظم أعلام المرجئة القدرية مثل غيلان الدمشقي، وأبى شمر المرجئ، ومحمد بن شبيب المصري، وهؤلاء داخلون في قول النبيﷺ" إن المرجئة والقدرية لعنتا على لسان سبعين نبيًا"[3].

ويبالغ البغدادي في إقصاء معظم الفرق الإسلامية بروايات وأحاديث عن الرسولﷺ، فيقول البغدادي روى عن النبي ﷺ ذم القدرية، وأنهم مجوس هذه الأمة، وروى عنه ذم المرجئة مع القدرية، وروى عنه أيضًا ذم المارقين وهم الخوارج، وروى عن أعلام الصحابة ذم القدرية، والمرجئة، والخوارج المارقة"[4] والبغدادي حين يعرض ذم الرسول للفرق المغايرة للسنة يؤكد دومًا على خروج الفرقة الناجية من هذه الفرق.

ويستند الشهرستانى إلى السنة أيضًا لإقصاء الفرق الأخرى وتشويهها فيقول: "شبه النبي ﷺ كل فرقة ضالة من هذه الفرق بفرقة ضالة من الأمم السالفة فقال ﷺ:"القدرية مجوس هذه الأمة"، وقالﷺ: "المشبهة يهود هذه الأمة والروافض نصاراها"، وقال أيضًا ﷺ:"لتسلكن سبل الأمم قبلكم حذو القذة بالقذة، والنعل بالنعل، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه"[5]. وبناء على

---

(1) عبد الفتاح أحمد فؤاد، الإمام أحمد بن سليمان وآراؤه الكلامية، دار الدعوة، الإسكندرية 1998 ص 147-148، وأيضًا عبد الفتاح أحمد فؤاد، الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية، دار الدعوة، الإسكندرية،1999 ص 15.

(2) الملطى، التنبيه والرد، ص 176.

(3) الإسفراييني، التبصير في الدين ص 83، وأيضًا أحمد فؤاد الأهوانى، فى علم الفلسفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص 94.

(4) البغدادي، الفرق بين الفرق، صـــ110.

(5) الشهرستانى، الملل والنحل ص 15.

الأحاديث السالفة يرى الشهرستانى ضرورة تبعية أمة الإسلام للأمم السابقة في كل شيء، وتشبيه الفرقة الضالة لدينا بما كان لدى الأمم السابقة من الفرق الضالة،وذلك مثلما تم توظيف حديث" الفرقة الناجية" حيث اتبعت أمة الإسلام الافتراق كما هو عند الأمم السابقة، ويذم الشهرستانى المعتزلة أيضا، ويرى أنها تشترك مع القدرية في نفس اللفظ وكلاهما ينطبق عليه حديث الرسول" القدرية مجوس هذه الأمة" أو الحديث الآخر"القدرية خصماء الله في القدر"[1].

والواقع أن مسألة الاحتكام إلى الحديث في إقصاء الفرق المغايرة لأهل السنة كان أحد الأدوات التي اتبعها بنو أمية في مقاومة القدرية والمرجئة، وغيرها من الفرق التي خرجت على حكمهم وحاربتهم – وذلك لأن الوضع في الحديث أيسر من الوضع في القرآن – الذي يبدو مستحيلًا- وأقوى في التعبير عن غايات الخلفاء الأمويين ومقاصدهم، فصنع لهم بعض رواتهم بعض الأحاديث التي تنفر من القدرية أو ترميهم بالانحراف والفسوق، أو تصمهم بالإلحاد والكفر، ونسبوها إلى كبار الصحابة، أو إلى ثقات التابعين، ليؤمن الناس بصحتها، مثل حديث رواه عبد الرحمن المقرئ عن أبى هريرة عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ" لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم"، وأيضًا عن ابن حازم عن نافع بن عمران أن الرسول ﷺ قال" القدرية مجوس هذه الأمة فإن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوا عليهم"[2] فالواقع أن بني أمية كانوا يستخدمون كافة الوسائل في إقصاء كل الفرق والمذاهب الإسلامية التي خرجت على حكمهم وناهضتهم بالسيف، ومن تلك الأساليب توظيف الأحاديث الموضوعة لإقصائهم، فهل يمكن أن ندين السياسة الأموية التي أسهمت في وضع بعض الأحاديث لإدانة تلك الفرق؟.

وأما الخوارج والذين يسميهم معظم أصحاب ومقالات الملل والنحل لأهل السنة" المارقة" وفقًا لرواية حديث عن الرسول ﷺ في أثناء توزيعه للغنائم بالجعرانة – غنائم حنين – حيث قال رجل يدعى ذا الخويصرة التميمي للرسول: اعدل يا محمد فإنك لم تعدل، فقال الرسول: إن لم أعدل فمن يعدل، حتى جاء هذا اللعين فقال: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى، فقال عمر بن الخطاب: يا رسول الله دعني أضرب عنقه، فقال الرسول ﷺ لا: دعه، فإن هذا في أصحاب له يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"[3].

---

(1) المرجع نفسه ص 34.

(2) حسين عطوان، الفرق الإسلامية فى بلاد الشام فى العصر الأموى، دار الجيل، بيروت، 1986 ص 62-63.

(3) الملطى، التنبيه والرد ص 51، وأيضًا الأجرى، الشريعة، ص22.

وقد ورد نص حديث المارقة في معظم كتب الملل والنحل لأهل السنة، وذلك من أجل إقصاء الخوارج بكل فرقها وطوائفها

ويمكن القول أن مدونات أهل السنة في الفرق والملل والنحل قد وظفت الأحاديث سواء كانت صحيحة أو ضعيفة أو موضوعة في إقصاء الفرق الإسلامية المغايرة لها سواء كانت شيعة أو مرجئة أو خوارج أو قدرية أو معتزلة. ولكن من المؤكد أن أهل السنة لم يكونوا هم أول من وظف السنة لصالح إثبات مواقفهم، بل إن الشيعة هم أول من فعلوا ذلك حينما ذهبوا إلى أن تعيين الإمامة" بالنص" وحشدوا كل الأحاديث والروايات التي يمكن أن تنص على أحقية على بن أبي طالب ﷺ بخلافة المسلمين، وأن أحق الناس بخلافة المسلمين هم آل البيت، وحينما كان الشيعة يفعلون ذلك وجدنا مدونات الملل والنحل تلعنهم في ذلك. فنجد الملطى ينتقد موقف هشام بن الحكم من إمامة علىﷺ فيقول:" زعم هشام – لعنه الله– أن النبي عليه الصلاة والسلم نص على إمامة على ﷺ في حياته بقوله:" من كنت مولاه فعلى مولاه"، وبقوله: "أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدى" وبقوله:" أنا مدينة العلم وعلى بابها" وبقوله: "تقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله"[1].

ومن السابق نلاحظ كيف تم توظيف السنة كأداة لإقصاء الفرق المغايرة لأهل السنة، وتم حشد الأحاديث التي تضفى طابع القداسة على إقصاء الآخر، ورواية الأحاديث التي تسهم في إقصاء الآخر واستبعاده، فالاحتكام إلى الحديث هنا يشكل سعيًا من الفرقة التي توظفه لإضفاء طابع من القداسة على محاولتها نفى الفرق المغايرة، وإقصائها من الوجود، ومحاصرة انتشار مذاهبها بين الناس.

ولم يكن توظيف السنة هو الأداة الوحيدة لإقصاء الآخر في مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة بل كان هناك أدوات أخرى فاعلة، وهى توظيف آليات للتشهير والتسفيه لآراء ورموز وأعلام تلك الفرق، وكذلك رفع سيف التكفير في وجه تلك الفرق كفكر مغاير لأهل السنة، فما عساها أن تكون أبعاد تلك الأدوات في مدونات الملل والنحل لأهل السنة؟

2- الإقصاء: بين تشهير وتسفيه الآخر و تمجيد الذات.

اعتمدت مدونات الملل والنحل على آليات للتشهير والتسفيه برموز وشخصيات وأفكار الفرق والمذاهب الإسلامية المغايرة لهم، وتم عرض آراء هذه الفرق إنما هو فضائح وتشنيعات، وليست آراءً في العقيدة مغايرة لآراء أهل السنة. فيرى البغدادي أن القدرية أو المعتزلة عشرون فرقة، وحين يعرض آراء كل فرقه نجده يقول" سنذكر فضائح كل فرقة ما

---

(1) الملطى، التنبيه والرد ص25.

يكشف عن كفرها إن شاء الله"[1] ويكرر البغدادي، نفس العبارة حيث يتحدث عن فرق الخوارج، والشيعة والمعتزلة والمرجئة.

ويقدح ابن حزم في آراء الفرق المغايرة لأهل السنة، وهى الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة، ويعتبر آراءهم مخالفة لدين الإسلام، وذلك لأن دين الإسلام تفسيره الصحيح فقط قاصر على تفسير أهل السنة ويقول" قد كتبنا في ديواننا هذا من فضائح الملل المخالفة لدين الإسلام الذين في كتبهم من اليهود والمجوس ما لا بقية لهم بعدها، ولا يمترى أحد وقف عليها، أنهم في ضلال وباطل، ونكتب إن شاء الله على هذه الفرق الأربع من فواحش أقوالهم ما لا يخفى على أحد أنهم في ضلال وباطل، ليكون ذلك زاجرًا لمن أراد الله توفيقه عن مضامينهم، والتمادي فيهم"[2] وبالتالي يبدو هدف ابن حزم واضحًا في التشهير بهذه الفرق، وفضح آرائهم لمنع الناس من الانضمام إليهم، أو ترغيبهم في الخروج عن عقائد تلك الفرق، ومحاصرة تلك المذاهب المغايرة للسنة.

و يعنون الإسفراييني معظم فصول كتابه" التبصير" بعناوين مثل، في (تفصيل مقالات الخوارج وبيان فضائحهم) أو (في تفصيل آراء المعتزلة وبيان فضائحهم)، واعتبر آراء كل الفرق المغايرة لأهل السنة مجرد فضائح فيقول عن آراء المعتزلة" ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم إن كلام الله تعالى مخلوق.، أو مما اتفقوا عليه من فضائحهم أن حال الفاسق منزلة بين منزلتين"[3]، ولا شك أن حديث مدونات الملل والنحل لأهل السنة عن فضائح الفرق الأخرى، وعرض آرائهم بهذه الطريقة تكشف عن رغبة في محاصرة تلك الفرق، وتخويف المسلمين منهم، وإقصاء مذاهبهم عن الانتشار والتوسع.

وقد انتشر في كتب الملل والنحل السب والشتم للفرق الأخرى في أمور أخلاقية فنجد الملطى يقول" اعلموا رحمكم الله أن في الرافضة اللواط، والحمق، والزنا، وشرب الخمر، وقذف المؤمنين والمؤمنات، والزور، والبهت، وكل قاذورة، ليس لهم شريعة ولا دين"[4]، وكأن تلك الممارسات السالفة ليست في أي مجتمع بشرى، وكأن تلك النماذج من الممارسات ليست موجودة لدى أصحاب المذاهب الإسلامية غير الشيعة، وهى فقط قاصرة على ممارسات الشيعة، ومثل هذه الكلمات والألفاظ تقال من أجل تشويه وإقصاء المذاهب المخالفة لهم.

---

(1) البغدادي، الملل والنحل، ص 82-83.

(2) ابن حزم، الفصل فى الأهواء والملل والنحل جـ 3 / ص 96.

(3) الإسفراييني، التبصر فى الدين، ص 54-55.

(4) الملطى، التنبيه والرد ص 32.

ويسفه الملطى الشيعة الإمامية من أهل قم، ويقول بأن" لهم طعنًا على السلف بشتم عظيم حتى يبلغ الواحد منهم أن يأخذ شيئًا" أو مثالًا يحشوه تبنًا أو صوفًا يسميه أبا بكر، وعمر، وعثمان ﷺ، ويضربه بالعصي حتى يهريه ليشفى ما في قلبه من الغل للذين آمنوا، مع أشياء يقبح ذكرها من مذهب السفلة أخوة القردة، بل إخوة القردة أفضل منهم"[1].

وعلى الرغم من أن الزيدية هم أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة فإننا نجد الملطى ينتقد الزيدية من الشيعة، ويرى أن الفرقة الأولى منهم" أعظمهم قولًا، وهم الذين يكفرون الصدر الأول، وسائر من يَنشَئوا أبدًا إذا خالفهم، ويرون السيف والسبي، واستحلال الأموال، وقتل النساء، وليس في الإمامية أكثر ضررًا منهم في الناس، إنما بقدر ما يخرج الواحد منهم يضع السيف والحريق، والنهب، والسبي، وكان منهم على بن محمد صاحب البصرة سبى العلويات، والهاشميات، والعربيات، وباعهن مكشفات الرؤوس بدرهم ودرهمين، وأفرشهم الزنوج والعلوج، واستباح دماء المسلمين، وأموالهم، وإهراق الدماء، وقتل الأطفال، وإحراق المصاحف والمساجد"[2].

ويُشهر الملطى بالطائفة الإسماعيلية من الشيعة في تشبيههم بممارسات اليهود في الملبس وأنهم" يتحنون بالحناء، ويلبسون خواتيمهم في أيمانهم، ويشمرون قمصانهم وأرديتهم كما تصنع اليهود"[3] ويقدح كذلك في أحد أعلام الشيعة الإمامية وهو هشام بن الحكم، ويتهمه بالإلحاد، وأنهم يسعون إلى هدم التوحيد فيقول: "وأصحاب هشام بن الحكم يعرفون بالهشامية، هم الرافضة روى فيهم عن رسول الله ﷺ أنهم يرفضون الدين، وهم مشتهرون بحب على ﷺ فيما يزعمون، وكذب أعداء الله، وأعداء الرسول، وهم أيضًا ملحدون لأن هشامًا كان ملحدًا ودهريًا، ثم انتقل إلى الثنوية المانية، ثم غلب الإسلام فدخل كارهًا، وانتحل في التوحيد التشبيه فهدم ركن التوحيد"[4] تلك هي الصور المتداولة لفضح الشيعة وأعلامها، ورميها بالشتم والسب في مدونات الملل والنحل لأهل السنة، وخلاصتها أنهم" ذوو أديان فاسدة، وعقول مدخولة، عديمي الحياء، ونعوذ بالله من الضلال"[5].

ويتم التشنيع وفضح الخوارج من نفس المنطلق بأن" الرسول ﷺ سماكم مارقة، وأخبر عنهم وذكر أنهم كلاب أهل النار، وذلك من منطلق صورة سائدة لدى أهل السنة بأن الخوارج

---

(1) المرجع نفسه ص 33.

(2) المرجع نفسه ص 33-34.

(3) المرجع نفسه ص 32.

(4) المرجع نفسه ص 24.

(5) ابن حزم، الفصل فى الأهواء والملل والنحل جـ 3/ ص 100.

يستحلون الأموال والفروج، وأنهم يفسدون في العباد والبلاد، ويقول عن الصليدية إنهم أشد الخوارج وأقذرهم، وأكثرهم فسادًا"[1].

ومهما كان الخوارج مجتهدين في الطاعة، وفى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فقد وصُفوا في دائرة أهل السنة والسلف بأنهم أنجاس أرجاس، ولا يمكن أن يتطهروا أبدًا ففي إحدى روايات كتاب" الشريعة" للآجرى (360 هـ) يقول: لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا أن الخوارج قوم سوء عصاه الله – تعالى – ولرسوله ﷺ وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافع لهم، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ليس بذلك بنافع لهم، لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهوون، ويموهون على المسلمين، والخوارج هم الشراة الأنجاس الأرجاس"[2].

وتم فضح الجهمية كجزء من المرجئة، فاتهم جهم بن صفوان بأنه يشتق معظم معتقداته من السمنية وأنهم" إنما سموا جهمية لأن جهم بن صفوان كان أول من اشتق كلامه من السمنية، وهم صنف من العجم بناحية خراسان، وكانوا شككوه في دينه حتى ترك الصلاة أربعين يومًا، وقال: لا أصلى لمن لا أعرفه، ثم اشتق هذا الكلام وبني عليه من بعده"[3] ولا شك أن صورة الجهمية مشوهة في مدونات الملل والنحل لأهل السنة، وكان يتم التشنيع عليهم والسخرية منهم، وتم نشر الروايات التي تحذر منهم في كتب السلف مثل قول خارجة بن مصعب: إذا صليت خلف الإمام وبجانبك جهمى فأعد الصلاة، وكأن الجهمى نجس يفسد الوضوء والصلاة معًا، وهذا أمر يدعو إلى التعجب والاستغراب من مثل تلك المقولات، ومن منطلق التشنيع عليهم أيضًا تنتشر بعض الروايات الأخرى التي تشدد على صعوبة ما يردده الجهمية مثل: سمعت ابن المبارك يقول: إنا لنحكى كلام اليهود والنصارى، وما نستطيع أن نحكى كلام الجهمية[4].

ونال المعتزلة أكبر قسط من التشويه والفضح والتسفيه في مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة وباتت آراء المعتزلة عند علماء الأشاعرة بمثابة فضائح يستوجب كشفها، والرد عليها، ويبدو أن بعض أعلام الأشاعرة مثل البغدادي الإسفراييني وغيره قد استعانوا بكتاب ابن الراوندى"فضائح المعتزلة" لتشويه آراء المعتزلة والنيل منهم، فنجد الإسفراييني والشهرستانى يطلقان على المعتزلة مخانيث الخوارج"وسميت المعتزلة بمخانيث الخوارج، لأن الخوارج لما حكموا من تأييد عقاب الفاسق سموه كافرًا، وزعمت المعتزلة أنه موحد مطيع، وفيه إيمان

---

(1) الملطى، الرد والتنبيه ص 52-53.

(2) الأجرى، الشريعة ص 21.

(3) الملطى، التنبيه والرد ص 99.

(4) العكبرى، الإبانة جـ 2/ص 321.

وطاعات كثيرة، وهو مع ذلك مخلد في النار، إنما لم نسمه مؤمنًا لأن هذا من أسماء المدح، ولا يوصف الفاسق باسم المدح"[1].

وعمدت كتب الملل والنحل لأهل السنة إلى تشويه رموز المعتزلة والقدح في شخصياتهم وأعلامهم، وذلك رغبة في محاصرة المذهب، وإقصاء الناس عن إتباعه، فنجد البغدادي يعيب على واصل بن عطاء (ت131هـ) أنه كان ألثغ، وكأن هذا العيب كان بيده فيقول:" وأما لثغته في الراء فمن مثالبه، لأنها تمنع من كونه مؤذنًا وإمامًا للقارئين لعجزه عن القول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأن يقول: الله أكبر، وكان لا يصح منه قراءة آية فيها الراء، وكفى المعتزلة خزيًا من لا يصلح صلاتهم خلفه"[2].

واستمرارًا لمسلسل تشويه أعلام المعتزلة والقدح فيهم تورد كتب الملل والنحل أنماطًا جديدة من القدح ضد ثمامة بن الأشرس النميرى (ت213 هـ)، فيقول البغدادي عن "الثمامية، هؤلاء أتباع ثمامة بن الأشرس النميرى، وحكي عنه ابن قتيبة في كتابه"مختلف الحديث"، أنه رأى قومًا يتعادون يوم الجمعة إلى المسجد الجامع، فقال لبعض أتباعه، انظر إلى الحمير والبقر ثم قال: ماذا صنع ذلك العربي بالناس – يعنى رسول الله ﷺ- وذكر الجاحظ أن المأمون رأى يومًا في الطريق سكرانًا فقال: يا ثمامة، قال: أي والله، قال: ألا تستحي قال: لا والله، قال: عليك اللعنة" [3]ويؤكد الشهرستانى على أن" ثمامة بن أشرس كان جامعًا بين سخافة الدين وخلاعة النفس"[4] وعلى الرغم من أن هناك روايات تاريخية تؤكد على أن ثمامة قد رفض منصب قاضى القضاة أكثر من مرة حين عرضه عليه المأمون.

ويتم القدح في شخصية إبراهيم بن سيار النظام (ت 231هـ) بأنه في شبابه عاشر قومًا من الثنوية وأنه دس مذاهب الثنوية والملحدة في دين الإسلام، ولكن التناقض الغريب أن البغدادي الذي يتهمه بهذا يقول في نفس الصفحة" بأن النظام صنف كتابًا للرد على الثنوية، وألزمهم استحالة مزج النور والظلمة، إذ كانا عنده مختلفين في الجنس والعمل، وكان جهات حركتيهما مختلفة"[5] وينتقل البغدادي بعد ذلك إلي التشكيك في ممارسات النَظام الأخلاقية وسلوكياته فيقول: "إنه مع ضلالاته هذا كان أفسق خلق الله في زمانه، وأنه كان يغدو على

---

(1) البغدادى، الملل والنحل ص 84، وأيضًا الإسفراييني، التبصير ص 85.

(2) البغدادى، الملل والنحل ص 85.

(3) المرجع نفسه ص 121 والإسفراييني، التبصير في الدين ص 68.

(4) الشهرستانى، الملل والنحل ص 55.

(5) المرجع نفسه ص 91.

سكر، ويروح على سكر، ومن كانت هذه بدعه، كفاه بها خزيًا"[1] فهل كان القدح في أعلام المذاهب المغايرة لأهل السنة جزءًا من حصار هذه الفرقة، وزرع الكراهية ضدهم بين الخاصة والعامة؟.

وقد تم تشويه الجاحظ (ت 256 هـ) في مدونات الملل والنحل، تلك الشخصية التي تعتبر من أعلام الثقافة العربية الإسلامية، لما تركه من تراث عظيم في مجالات مختلفة، فيقول الإسفراييني: "الجاحظية هم أتباع عمرو بن بحر الجاحظ فقد اغتروا به بحسن بيانه في تصانيفه، ولو عرفوا ضلالته، وما أحدثه في الدين من بدعة، وجهالاته لكانوا يستغفرون عن مدحه، ويستنكفون عن الانتشار إلى مثله"[2]، ويتم التشنيع على آرائه الفكرية، ويتهمه الإسفراييني بأنه كان لصًا سرق مؤلفات الآخرين، ولم يورد فيه شيئًا من كيسه، ولا من ذات نفسه إلا أبياتًا ضمها إليه قالها العرب في معانيها، زين بها حشو كتابه... وكان الجاحظ مع البدع الفاحشة كريه المنظر حتى قال فيه الشاعر:

لو لم يمسخ الخنزير مسخًا ثانيًا ما كان إلا دون قبح الجاحظ. [3]

ويشنع البغدادي على مجمل إنتاج الجاحظ العلمي فيقول:" إن من فضائح مجونه في كتبه التي أغوى بها الفسقة مثل كتابه في (حيل اللصوص) وكتابه في (غش الصناعات)، وكتابه في الفخار والموازين، وزين بكتاب (البخلاء) البخل في أعين البخلاء، وصنف كتابًا في النواميس التي يجتلب بها المحتالون الودائع، وسجن كتابه المعروف" بالفتيا": الطعن على أعلام الصحابة في فتاويهم"[4] ويستمر البغدادي في شتم الجاحظ بأنه في أصله لئيم، وفى دينه ذميم، ويقدح في كل ما كتب، ونحن نسأل: أين هذا من قيمة الجاحظ كعلم فذ من أعلام الحضارة الإسلامية في علوم الدين، وعلوم اللغة والبيان؟ كيف يتم تشويهه هكذا لمجرد أنه ينتمي للمعتزلة؟ أليس ذلك أحد أشكال الإقصاء المتطرفة؟.

ومما سبق نلاحظ أن إقصاء الآخر في مدونات الملل والنحل لأهل السنة قد اتبع آليات التشهير والتسفيه، بل والسب والشتم من أجل تحقير الفرق المغايرة لهم، والقدح في أعلام وعلماء تلك الفرق، وكل ذلك الهدف منه إبعاد المسلمين عن الاحتكاك بآراء تلك الفرق أو اعتناق أفكارها، ومن ثم فإن معرفة آراء الفرق الأخرى في علم الكلام لا يتم إلا عبر مصنفات الحنابلة والأشاعرة، وذلك لأن معظم إنتاج الفرق الأخرى كالخوارج والمعتزلة والمرجئة قد

---

(1) المرجع نفسه ص 101.

(2) الإسفراييني، التبصير فى الدين ص 69.

(3) المرجع نفسه ص 70-71.

(4) البغدادى، الملل والنحل ص 125.

أحرقت عبر فترات التاريخ الإسلامي، وهذا يمثل عائقًا منهجيًا حال دون التعرف على حقيقة الاتجاهات الفكرية للمعتزلة أو القدرية أو الجهمية إلا كمواقف مشبوهة مبتدعة، غير أصلية، سهلة الهدم والنقض، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن التاريخ الإسلامي بسبب الاقتصار على المصادر الحنبلية (السلفية) والأشعرية صار مطبوعًا بروح الإقصاء لكل من اعتبر مخالفًا لما سمى بعقيدة السلف، أو بمذهب أهل السنة والجماعة[1].

وإذا كانت مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة قد أقصت الفرق المغايرة لها من خلال التشويه والتسفيه للخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة فما الغاية من ذلك؟ إن الغاية تبدو واضحة في بيان التشويه الواضح لتلك الفرق من أجل تمجيد أهل السنة، فنجد الإسفراييني بعد عرض عقيدة أهل السنة والجماعة يقول:" إن كل من تدين بهذا الدين الذي وصفناه من اعتقاد الفرقة الناجية فهو على الحق والصراط المستقيم، فمن بدعه فهو المبتدع، ومن ضلّله فهو ضَال، ومن كَفره فهو كَافر، لأن من اعتقد أن الإيمان كفر، وأن الهداية ضلالة، وأن السنة بدعة كان اعتقاده كفرًا، وضلالة، وبدعة"[2] وذلك من منطلق أن أهل السنة هم أهل الحق والاعتقاد الصحيح، وبقية الفرق هم الهالكون، وأهل الغواية" وأن الله تعالى عصم أهل السنة من جميع ما ينسب إليهم أهل الغواية والضلالة"[3].

وينظر أهل السنة في مدوناتهم إلى أن الفرق الأخرى كلها تكفر بعضها البعض، وذلك موجود في فرق الخوارج والروافض والقدرية، ولكن أهل السنة فيما يقدمهم أعلامهم بخلاف ذلك" فإن أهل السنة مجتمعون فيما بينهم لا يكفر بعضها بعضًا، وليس بينهم خلاف يوجبه التبرء، فهم إذًا أهل السنة والجماعة قائمون بالحق، والله تعالى يحفظ الحق وأهله"[4] ولكن الذي حدث تاريخيًا أن أهل السنة قد كفروا بعضهم البعض الآخر فيما بينهم مثل تكفير الحنابلة للأشاعرة، وتكفير ابن حزم للأشاعرة، وهذا أمر مثبت تاريخيًا.

وتروى مدونات الملل والنحل لأهل السنة أن فتح البلاد والثغور لم يكن لأية فرقة من فرق الضلالة فضلٌ فيها" ليس لهم ثغر ينسب إليهم بالفتح، وقد حرموا الجهاد مع أمراء أهل السنة لتكفيرهم إياهم، وإنما الجهاد في الثغور من أهل السنة، وما خرج قط من أهل الأهواء جيش إلا على المسلمين في دار الإسلام، كخروج الخوارج على عليّ عليه السلام، وخروج الشيعة

---

(1) عبد المجيد الصغير، فقه وشرعية الاختلاف فى الإسلام ص 16-17.

(2) الإسفراييني، التبصير في الدين ص 155.

(3) المرجع نفسه ص 158.

(4) البغدادى، الفرق بين الفرق ص 219، وأيضًا البغدادى، الملل والنحل ص 157، الإسفراييني التبصير في الدين ص 109-110.

بنواحي الأهواز وفارس وكرمان، وخروج النجدات باليمامة، وخروج العجاردة بنواحي سجستان"[1].

واستمرارًا في التحقير من شأن هذه الفرق يقول البغدادي:" إن أئمة الدين من أهل السنة، وقد عرفوا جميعًا أنه لم يكن قط في الخوارج، ولا في الروافض، ولا في القدرية، ولا في النجارية، ولا في الجهمية، ولا في الجسمية، ولا في الكرامية، إمامًا صار صاحب مطلب في الفقه، ولا إمامًا مقبول الرواية في الحديث، ولا إمامًا في القرآن، ولا إمامًا يقتدي في التفسير، ولا في الوعظ والتذكير، ولا إمامًا في النحو، وأئمة هذه العلوم من أهل السنة والجماعة، كمالك والشافعي، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والثوري، وأحمد"[2].

ومن منطلق النظرة الاستعلائية لأهل السنة والجماعة، صارت كتب الملل والنحل تركز دومًا على تضخيم دور أهل السنة والجماعة في مقابل التحقير الدائم للفرق الأخرى المغايرة فيقول الإسفراييني:"اعلم أنه لا خصلة من الخصال التي تعد من مفاخر أهل الإسلام من المعارف والعلوم، وأنواع الاجتهادات إلا ولأهل السنة، والجماعة في تزيينها القدح المُعَلى"[3].

وتبرز كتب الملل والنحل في نهايتها مدى تقدم علماء السنة في كافة مجالات الأدب، والعلوم واللغة والتفسير، ويرفع الإسفراييني من شأن علماء السنة في هذا المجال مثل (الخليل بن أحمد (ت 175 هـ) ويونس بين حبيب (ت 182 هـ) وسيبويه (ت 180 هـ) والأخفش (ت 210 هـ) والزجاج (311 هـ) وغيرهم، وحين يعدد الإسفراييني هؤلاء العلماء يقول:" جملة العلماء في النحو واللغة من أهل البصرة، والكوفة في دولة الإسلام كانوا من أهل السنة والجماعة، وأصحاب الحديث والرأي، ولم يكن في مشاهيرهم من تدنس بشيء من بدع الروافض، والخوارج، والقدرية"[4] وهنا نجد أن مدونات أهل السنة حتى في تمجيدها نفسها تحقر من شأن الفرق الأخرى، وترى أن أي عالم من العلماء في أي مجال سواء علوم الدين أو علوم اللغة لو تدنس بأي شيء من معتقدات الفرق الهالكة فلا ينبغي الاعتماد على أرائه العلمية، وخاصة في علوم التفسير والحديث، ولا يدخل في تلك الصنعة إلا علماء أهل السنة والجماعة، وكذلك علوم القرآن، ولاحظ في شيء من ذلك لأحد من الخوارج، والروافض.

وتركز مدونات الملل والنحل لأهل السنة على مدى عظمة علماء السنة في علوم الدين، وأن لهم كل الفضل فيها بل "إن الله قد خص أهل السنة بأن جعل مدار الفتاوى عليهم، ولا يقبل

---

(1) البغدادى، الملل والنحل ص 157، وأيضًا البغدادى، أصول الدين ص 317.

(2) البغدادى، الملل والنحل ص 156.

(3) البغدادى، الفرق بين الفرق ص 320، وأيضًا الإسفراييني، التبصير فى الدين ص 161.

(4) الإسفراييني التبصير في الدين ص 162.

في بلد من بلاد المسلمين فتوى قدري ولا جهمى، ولا بخارى، ولا خارجي، ولا رافضي، ولا جسمي، إلا إذا تستر المفتى منهم بمذهب الشافعي أو أبى حنيفة، ولم يظهر بدعته التي أضمرها في القدر"[1].

ويعدد الإسفراييني أعلام أهل السنة في مجالات الفقه، والتصوف، والتاريخ، ويرى أن"لأهل السنة التفرد بأكثر من ألف تصنيف في أصول الدين، منها ما هو مبسوط يكثر علمه، ومنها ما هو لطيف يصغر حجمه في أعصار مختلفة من عصر الصحابة إلى يومنا هذا في نصرة الدين، والرد على الملحدين، والكشف عن أسرار بدع المبدعين، ولم يكن لواحد من متقدمي القدرية والروافض والخوارج تصنيف في هذا النوع يظهر،ويتداول، وهل كان لهم علم حتى يكون لهم تصنيف؟"[2] ونلاحظ مدى تحقير الإسفراييني لأصحاب الفرق المغايرة لأهل السنة، وأنهم لا علم لهم، ولا تأليف أو تصنيف، ولا ندرى من أين جاء أهل السنة بآراء هذه الفرق؟ فإما أن تكون لهم تصانيفهم التي نقلوا عنها، أو أن أهل السنة قد حملوا هذه الآراء على أصحابها حملًا، أو أن هذه الفرق كان لها تصانيفها، وقد قام أهل السنة بإحراقها، والواقع أن معظم كتب المعتزلة قد تم إحراقها بالفعل بعد محنة الإمام أحمد بن حنبل.

وإذا كان معظم مدونات الملل والنحل لأهل السنة ترفع من شأن أعلام السنة، وتحط من قيمة الفرق الأخرى فإن الإسفراييني يكتب باستفاضة عن أعلام المذهب الأشعري الذي ينتمي إليه، فنجده يرفع من شأن أبى بكر الباقلانى (ت 403 هـ) ويعدد محاسنه وكتبه، ويعد ذلك من قيمة أبى إسحاق الإسفراييني، ويبرز عناوين كتبه، وكذلك أعمال أبى بكر بن فورك، وعبد القاهر البغدادي، والذي يقول عنه: "لو لم يكن لأهل السنة والجماعة من مصنف لهم في جميع العلوم على الخصوص والعموم إلا من كان فرد زمانه، وواحد أقرانه في معارفه وعلومه، وكثرة الغرر من تصانيفه، وهو الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي، وما من علم إلا وله فيه تصانيف، ولو لم يكن له من التصانيف إلا كتاب (الملل والنحل) في أصول الدين، وهو كتاب لا يكاد يسع في خاطر بشر أنه يتمكن من مثله مع ما فيه من فنون علمه وتصانيفه في الكلام والفقه"[3].

---

(1) البغدادى، الملل والنحل ص 157، وأيضًا البغدادى، أصول الدين ص 317.

(2) الإسفراييني، التبصير فى الدين ص 164.

(3) المرجع نفسه ص 166.

3- الإقصاء: تكفير الفرق المغايرة.

واعتمدت كتب الملل والنحل لأهل السنة على تكفير الفرق المغايرة لها كأهم وسيلة من وسائل إقصاء هذه الفرق."والتكفير حكم شرعي يرجع إلى إباحة المال، وسفك الدم، والخلود في النار"[1] فما هي أبعاد قضية تكفير الفرق المغايرة لأهل السنة في كتب الملل والنحل؟.

وبداية يمكن القول بأن الأشعري في عرضه لآراء الفرق الإسلامية المغايرة له حاول في كتابه (مقالات الإسلاميين) أن يتوخى الموضوعية فيقول:" رأيت الناس في حكاية ما يحكون في ذكر المقالات، ويصنفون في النحل والديانات، ما بين مقصر فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه، وبين متعمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه، وما بين تارك ليتقصى في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، وبين من يضيف من قول مخالفيه، يظن أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين"[2].

ولم يستشهد الأشعري في كتابه السالف بحديث"الفرقة الناجية"، ولم يكفر أحدًا من أهل القبلة، وكان يقول" اختلف الناس بعد نبيهم ﷺ في أشياء كثيرة ضلل بعضهم بعضًا، وبُرِيَء بعضهم من بعض، فصاروا فرقًا متباينين، وأحزابًا متشتتين، إلا أن الإسلام يجملهم ويشتمل عليهم"[3]. وتلك رؤية تتسم بقدر من التسامح، ويورد ابن عساكر رواية تؤكد على عدم تكفير الأشعري لأحد من أهل مكة فيقول:" سمعت أبا على زاهر بن أحمد السرخسى يقول لما قرب حضور أبى الحسن الأشعري في دارى ببغداد دعاني فأتيته فقال: أشهد على أنى لا أكفر أحدًا من أهل هذه القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف في العبارات"[4]. ولكن رغم هذا القدر من التسامح في كتاب (المقالات) للأشعري فإنه في كتابيه (الإبانة) و(اللمع)، كان أقرب للمنهجية الإقصائية، فنجده في (الإبانة) يقول إنه سيبين آراء (أهل الحق والسنة) مقدمًا الحق على السنة، وبأن الحق مع أهل السنة دون غيرهم، ويقر الأشعري نفس المنطق الإقصائى لمدونات أهل السنة في الملل والنحل فيقول" أما بعد فإن كثيرًا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم الأهواء إلى تقليد رؤسائهم، ومن مضى من أسلافهم فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلًا لم ينزل به الله سلطانًا، ولا أوضح به

---

(1) الغزالى، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، رسائل الغزالى، جـ 3 / ص 136.

(2) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، تحقيق محي الدين عبد الحميد، طبعة وزارة الأوقاف المصرية، بدون، جـ 1، ص 33.

(3) المرجع نفسه جـ 1، ص 34.

(4) ابن عساكر، تبين كذب المفترى عليه فيما نسب إلى الإمام أبو الحسن الأشعرى، تحقيق محمد زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية، القاهرة،1999 ص 119.

برهانًا، ولا تقلده عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين"[1] ويستمر الأشعري في إقصاء الفرق المغايرة لأهل السنة فيرى أن "جميع أهل البدع من الجهمية والمرجئة والحرورية، وأهل الزيغ فيما ابتدعوا خالفوا الكتاب والسنة، وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ﷺ أجمعين، وأجمعت الأمة عليه كفعل المعتزلة والقدرية"[2] ورغم المنطق الإقصائى عند الأشعري فإنه لم يشهر سلاح التكفير ضد أي فرقة أخرى.

إن المنطق الإقصائى الذي يبرزه الأشعري جاء من منطلق أنه جاء للدفاع عن أهل السنة والجماعة، وقد أبرز ابن عساكر (ت571هـ) ذلك في كتابه (تبيين كذب المفترى عليه) من أن الرسول ﷺ جاء للأشعري في المنام ونصحه بضرورة لزوم السنة، والدفاع عن مذهب أهل الحديث، ونجد الإمام الذي رافق المعتزلة أربعين عامًا من عمره، قد احتجب عن الناس فتره ثم خرج إلى الجامع، وصعد المنبر في جامع البصرة، وقال: اشهدوا عليّ أنى كنت على غير دين الإسلام، وأني قد أسلمت الساعة، وأني تائب مما كنت فيه من القول بالاعتزال[3] ومعنى كلام الأشعري هذا أن المعتزلة خارج ملة الإسلام، وأنه حين عاد إلى أهل السنة فقد عاد إلى الإسلام، وهناك روايات أخرى عديدة تذهب إلى أن الأشعري خلع ثوبه، وقال: لقد انخلعت مما كنت أعتقد كما انخلعت من ثوبي هذا، وألف كتابًا أسماه "كشف الأسرار وهتك الأستار "للرد على المعتزلة، وهناك روايات كثيرة في كتاب ابن عساكر فيها الكثير من التزيد والمبالغة، حاول فيها متأخروا الأشاعرة، أن يخلعوا الأشعري من ثوب الاعتزال لينصبوه إمامًا لأهل السنة والجماعة، وأصبح أتباع الأشعري ينظرون إليه على أنه امتداد لأهل الحديث والمدافع عنهم ضد أهل الزيغ والبدع ، فنجد عبد الكريم القشيرى يقول:" الإمام أبو الحسن الأشعري كان إمامًا من أئمة الحديث، ومذهبه مذهب أهل الحديث، تكلم في أصول الديانة على طريقة أهل السنة والجماعة، ورد المخالفين من أهل الزيغ والبدعة، وكان على المعتزلة والروافض والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين من الملة سيفًا مسلولًا"[4]. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل رضي الحنابلة عن الأشعري وأتباعه، أم كان هناك صراع بين الحنابلة والأشاعرة، وكانوا يتهمون بعضهم البعض في عقائدهم؟.

وعلى الرغم من محاولة الأشعري – في تصنيفه للفرق والمقالات – تخفيف حدة العداء مع الفرق المغايرة لأهل السنة، إلا أن من جاء بعد الأشعري جعل من كتب الفرق أو الملل والنحل

---

(1) الأشعري الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق فوقية حسين، دار الأنصار، القاهرة، 1977 ص 14.

(2) المرجع نفسه ص 19.

(3) ابن عساكر، تبيين كذب المفترى عليه ص 44.

(4) المرجع نفسه ص 95.

الوعاء الذي يحمل في طياته محاكمات صارمة للعقائد المغايرة لأهل السنة، باعتبار أن عقيدة أهل السنة والجماعة هي وحدها العقيدة الصحيحة و الحقة، وأن ما عداها من فرق كافرة وهالكة وفى النار، وكان أتباع الأشعري أكثر تشددًا منه، وكان التكفير سمة مميزة في كتاباتهم، فنجد أبا إسحاق الشيرازي بعد عرض عقيدة أهل السنة والجماعة في كتابه (الإشارة إلى مذهب أهل الحق) يقول "من اعتقد غير ما أشرنا إليه من أهل الحق، المنتمين إلى الإمام أبى الحسن الأشعري رضي الله عنه فهو كافر، ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفرهم، فيكون كافرًا بتكفيره لهم"[1].

والواقع أن معظم مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة قد قامت بتقسيم الفرق إلى فرقة ناجية هم أهل السنة والجماعة، والفرق الهالكة وهى أربع فرق كبرى وهم: الخوارج، والشيعة، والمرجئة، والمعتزلة. وتحت هذه الفرق الكبرى هناك تعدد وتشعيب، حتى ينطبق عليها حديث الفرقة الناجية وهى بضع وسبعون فرقة، وحملت كُتب الفرق بداخلها أحكامًا كثيرة بالتكفير تخص تلك الفرق المغايرة لأهل السنة، ويمكن بيان كيف كان التكفير هو أحد آليات الإقصاء الكبرى لأهل السنة في مواقفهم من الفرق المغايرة لهم.

إن معظم كتب الملل والنحل لأهل السنة تكفر الشيعة على اختلاف فرقها ومذاهبها، فيذهب الملطى إلى أن الرافضة عشرون فرقة منها الإمامية، وهم أهل ضلالة، وحين يعرض للسبئية منهم يذهب إلى أن لهم اعتقادات سخيفة ويقول: "وهؤلاء الفرق يقولون بالبداء، وأن الله تبدو له البداوات، وكلامًا لا أستجيز شرحه في كتاب، ولا أقدم على النطق به، وهؤلاء كلهم أحزاب كفر، وفرق جهل"[2] ويتهم الملطى الشيعة الإمامية بالكفر والخروج من الإسلام فيقول: "اعلم أن هؤلاء الفرق من الإمامية الذين ذكرناهم كفار غالية، قد خرجوا من التوحيد والإسلام"[3].

ويكفر عبد القاهر البغدادي فرقة الكيسانية من الشيعة ويرى" أن تكفير هؤلاء واجب في إجازتهم على الله البداء، (...) وما رأينا ولا سمعنا بنوع من الكفر إلا وجدنا شعبة منه في مذاهب الروافض، لأن فيهم من قال بالبداء، وجواز التغيير على الله تعالى كالمجوس، ومنهم من أبطل الفرائض، واستباح المحرمات كالخرمدينية والمرذكية من المجوس، وفيهم من شبه معبودة بصورة الإله كالمشبهة من اليهود"[4].

---

(1) أبو اسحاق الشيرازى، الإشارة إلى مذهب أهل الحق، تحقيق مَحمد السيد الجلنيد، المَجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1999 ص 191

(2) الملطى، التنبيه والرد ص 19.

(3) المرجع نفسه ص 64.

(4)البغدادى، الملل والنحل ص 52-53.

ويضع ابن حزم الشيعة مع بعض غلاة الصوفية، ونجده بعد أن يعدد قول بعض فرق الشيعة وطوائفها في تأليه بعض الشخصيات التاريخية، ويقول" اعلموا أن كل من كفر هذه الكفرات الفاحشة ممن ينتمي إلى الإسلام فإنما عنصرهم الشيعة والتصوف"[1] ويرى أن قطاعًا من أعلام الشيعة أيضًا كفرة فيقول"جمهور متكلميهم كهشام بن الحكم الكوفي، وتلميذه أبى على الضحاك، وغيرهما يقول بأن علم الله تعالى محدث، وإنه لم يكن يعلم شيئًا حتى أحدث لنفسه علمًا، وهذا كفر صريح"[2].

ويرى ابن حزم بعض غلاة فرق الشيعة الذين يقولون بألوهية على بن أبى طالب هم كفرة، وجميع فرق الإسلام متبرئة منهم، ويرى أن السبب في خروج هذه الفرق عن ملة الإسلام "أن الفرس كانوا من سعة الملك، وعلو اليد على جميع الأمم، وجلالة الخطر في أنفسهم حتى إنهم كانوا يُسمون الأحرار والأبناء، وكانوا يعدون سائر الناس عبيدًا لهم، فلما امتحنوا بزوال دولتهم على يد العرب، وكان العرب أقل الأمم عند المجوس خطرًا، فتعاظمهم الأمر، وتضاعفت لديهم العصبية، ورأموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى فأظهر منهم قوم الإسلام، واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله واستشناع ظلم على ﷺ، ثم سلكوا بهم مسالك حتى أخرجوهم عن الإسلام"[3].

واتبعت كتب الملل والنحل كلام أهل السلف في تكفير الخوارج أيضًا فنجد الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) يخرجهم من الملة ويقول: "أما الخوارج فلا يرون للسلطان عليهم طاعة، ولا لقريش عليهم خلافة، وأشياء كثيرة يخالفون عليها الإسلام وأهله، وكفى بقوم ضلالة أن يكون هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم، وليسوا من الإسلام في شيء، ومن أسماء الخوارج: الحرورية وهم أصحاب نافع بن الأزرق، والنجدية وهم أصحاب نجدة بن عامر الحرورى، والإباضية وهم أصحاب عبد الله بن إباض، والصفرية وهم أصحاب داود بن النعمان كل هؤلاء خوارج فساق مخالفون للسنة خارجون من الملة"[4] و هنا نلاحظ أن الإمام أحمد بن حنبل يدين الخوارج في موقفهم السياسي لأنهم يخرجون على السلطان، ولا يعترفون بشرط القرشية كشرط للإمامة، ثم يقول بعد ذلك أنهم خارج ملة الإسلام.

---

(1) ابن حزم، الفصل فى الأهواء والملل والنحل جـ 3/ ص 107.

(2) المرجع نفسه جـ 3/ ص 101.

(3) المرجع نفسه جـ 1/ ص 319.

(4) أحمد بن حنبل، كتاب السنة، تحقيق إسماعيل الأنصاري،، دار البحوث العلمية والإفتاء، السعودية، بدون تاريخ، ص 85.

وكَفر أهل السنة أيضًا المرجئة بجميع طوائفها فنجد البغدادي يرى أن المرجئة ثلاثة أصناف" صنف منهم قد جمعوا بين الإرجاء في الإيمان، وبين القدر على مذاهب المعتزلة كغيلان الدمشقي وأبى شمر وأتباعهما، فهؤلاء مرجئة قدرية جامعة بين كفري الإرجاء والقدر، وصنف منهم قالوا بالإرجاء على مذهب جهم فهم يعدون في الجهمية، والصنف الثالث منهم مرجئة خالصة عن القدر والجبر، وإنما ضلت هذه الطائفة بالإرجاء دون غيره"[1] ويخص البغدادي أتباع جهم بالتكفير هو وأصحابه فيقول" كفره أصحابنا في نفيه الصفات الأزلية، وقوله بفناء الجنة والنار"[2].

ويؤكد الإسفراييني على تكفير الجهمية والمرجئة، ويرى "أن أهل السنة يكفرونهم لقولهم بأن علم الله حادث، وأنه لا يعلم ما يكون حتى يكون، وأن كلامه حادث"[3] وإلى تكفير المرجئة والجهمية ذهب ابن حزم الظاهري أيضًا.

والواقع أن تكفير المرجئة بصفة عامة، والجهمية خاصة قد سارت فيه مدونات الملل والنحل لأهل السنة، وفقًا لنهج أهل الحديث في رواية المرويات في كتبهم فيقول الدارمي (ت 280هـ): "تكفرهم بالمشهور في كفرهم أنهم لا يثبتون لله تبارك وتعالى وجهًا ولا سمعًا، ولا بصرًا، ولا علمًا، ولا كلامًا، ولا صفة إلا بتأويل ضال" [4] وقول أحمد بن حنبل "من زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر"[5] ومثل هذا الكلام ينطبق على الجهمية والمعتزلة معًا، لأن المعتزلة كانوا يلقبون أحيانًا بالجهمية في مدونات أهل السنة، ومن منطلق تكفير الجهمية أنه لا ينبغي الصلاة وراء هؤلاء الكفار، فيروى ابن بطة العكبرى (ت378هـ) رواية تنص على أن "هؤلاء الجهمية كفار ولا يصلى خلفهم"[6] وكان هناك من يحض بعد التكفير على قتلهم قال أبو سعيد بلغني عن يزيد بن هارون أنه قال" الجهمية كفار، وقال:حرضت غير مرة أهل بغداد على قتل المريسي"[7].

---

(1) البغدادى، الملل والنحل ص 139.

(2) المرجع نفسه ص 145.

(3) الإسفراييني التبصير في الدين ص 91.

(4) الدرامي، الرد على الجهمية، عقائد السلف، تحقيق على سامى النشّار وآخرون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1 1971 ص 348 وأيضًا أحمد بن حنبل، السنة ص 82.

(5) أحمد بن حنبل، السنة، ص 76.

(6) ابن بطة العكبرى، الإبانة جـ 2،/ ص 321.

(7) الدرامى، الرد على الجهمية ص 350.

وتم تكفير أعلام المعتزلة وفرقها في كتب الفرق والملل والنحل لأهل السنة، فنجد الملطي يكفرهم كما يكفر غيرهم من الفرق ويقول" اعلم أن للمعتزلة من الكلام ما لا أستجيز ذكره لأنهم قد خرجوا عن أصول الإسلام إلى فروع الكفر (...) وأن بينهم خلافات ومنازعات وأشياء تخرج إلى الكفر والتعطيل والتخليط"[1].

ولقد زاد البغدادي كثيرًا في مسألة تكفير المعتزلة، فبعد عرضه لآراء فرق المعتزلة نجده يقول: "إن أهل السنة يكفرون الجميع بحمد الله ومنه"[2] وأصبح يؤكد على" أن تكفير كل زعيم من زعماء المعتزلة واجب من جميع الوجوه"[3].

وكان البغدادي أكثر حدة في تكفير المعتزلة فيبرز النقاط الخلافية لكل زعيم من زعمائهم حتى يكفره، وهى أمور تحتمل الاختلاف مثل قول واصل بالمنزلة بين المنزلتين، أو قول النظام بالطفرة، وينتهي إلى القول بأنه" قد اختلف أصحابنا فيهم، فمنهم من قال حكمهم حكم المجوس لقول الرسول: القدرية مجوس هذه الأمة، ومنهم من قال حكمهم حكم المرتدين"[4] والواقع أن البغدادي كان يسير على نهج الأشعري في ذلك، فالأشعري حين يناقش مسألة القدر عند المعتزلة يقول لهم: أليس المجوس أثبتوا أن الشيطان يقدر على الشر الذي لا يقدر عليه الله عز وجل، فكانوا بقولهم هذا كافر فلابد من: نعم، يقال لهم: فإن زعمتم أن الكافرين يقدرون على الكفر، والله تعالى لا يقدر عليه فقد زدتم على المجوس في قولكم، لأنكم تقولون لهم إن الشيطان يقدر على الشر والله لا يقدر عليه، وهذا ما بينه الخبر عن الرسول ﷺ من أن القدرية مجوس هذه الأمة، وإنما صاروا مجوس هذه الأمة لأنهم قالوا بقول المجوس"[5].

ومن جانب آخر فقد ألحق بعض أعلام السلف المعتزلة بالجهمية في التكفير، واتهموهم بالإلحاد، فيذهب ابن بطة العكبرى إلى القول بأنه"كانت الجهمية والمعتزلة الملحدة الضالة بإنكارهم مشيئة الله، وجحدهم قدرة الله، وتكذيبهم بصفاته، وإبطالهم لأسمائه، كمن سلف من إخوانهم من صنوف الملاحدة والمشركين، فأثبتت الجهمية والمعتزلة الملعونة آلهة كثيرة لا يحصون عددًا، ولا يفنون إلى يوم القيامة أبدًا، حين زعموا أن كل أحد يستطيع أن يفعل باستطاعته ما يشاء، وباستطاعة فيه باقية، وقدرة دائمة"[6] ونلاحظ أن العكبرى يضع المعتزلة

---

(1) الملطى، التنبيه والرد ص 41.

(2) البغدادى، الملل والنحل ص 128.

(3) البغدادى، أصول الدين ص 330.

(4) المرجع نفسه ص 337.

(5) الأشعرى، الإبانة ص72.

(6) العكبرى، الإبانة، جـ 2/ص 339.

بجانب الجهمية، ويضع الاثنين معًا في خندق الملاحدة والمشركين لمجرد أن المعتزلة أثبتت القدرة والاستطاعة للإنسان وحريته في الفعل.

وعلى الرغم من تشكيك ابن حزم الظاهري في حديث"القدرية مجوس هذه الأمة "إلا أنه يكفر أيضًا معظم أعلام وشيوخ المعتزلة، ويحقر من آرائهم، ويظهر شنائعهم، فنجده يكفر العلاف والنظام لقولهم أن الله لا يفعل الشر، ويدعى ابن حزم" بأن النظام يرى أن الناس عنده أتم قدرة من الله تعالى... فكان الله عز وجل عنده أعجز من كل ضعيف من خلقه، وكان كل أحد من الخلق أتم قدرة من الله تعالى، وهذا الكفر المجرد الذي نعوذ بالله منه"[1].

ويكفر ابن حزم أيضًا ثمامة بن الأشرس النميرى لأنه يقول بفكرة الطبع حتى في الفعل الإلهي فيقول "وأما أبو معين ثمامة بن الأشرس النميرى أحد شيوخ المعتزلة، فذكر عنه أنه يقول: إن العالم فعل الله عز وجل بطباعه، تعالى عن هذا الكفر الشنيع علوًا كبيرًا"[2] ، وكذلك يكفر أعلام المعتزلة" جعفر القصبي بائع القصب والأشج، وهما من رؤسائهم، فكانا يقولان إن القرآن ليس هو الذي في المصاحف، إنما الذي في المصاحف شيء آخر وهو حكاية القرآن، وقال أبو محمد – ابن حزم – وهذا كفر مجرد ، وخلاف جميع أهل الإسلام قديمًا وحديثًا"[3].

ويمكن القول بأن مدونات الملل والنحل لأهل السنة – من سلف وأشاعرة وظاهرية – قد أرست دعائم لإقصاء الآخر من خلال تكفيره وإخراجه من الملة، وذلك خشية انتشار هذه المذاهب بين المسلمين، ورغبة في ترسيم المذهب السني كمذهب يملك الحق والصدق والحقيقة ضد تلك المذاهب المغايرة، ولكن هل اتفق أهل السنة فيما بينهم؟ أم كان هناك اختلافًا بل وتكفيرًا متبادلًا بينهم؟ الواقع أن هناك اختلافًا بين من يعدون أنفسهم ممثلين لأهل السنة (أعنى أصحاب الحديث والأشاعرة، والماتريدية، والظاهرية) حول من يملك الحديث نيابة عن أهل السنة والجماعة، وقد حدث أيضًا تكفير متبادل بين هذه التوجهات، وقدح وطعن في أراء بعضها البعض الآخر.

ويأتي الموقف الغريب لابن حزم الظاهري من الأشاعرة وتكفيرهم، رغم أنه يدعى في بداية كتابه" أن كثيرًا من الناس كتبوا في افتراق ديانتهم ومقالاتهم كتبًا كثيرة جدًا، فبعضهم أطال وأسهب، وأكثر وهجر، واستعمل الأغاليط والشُعب، فكان ذلك شاغلًا عن الفهم، وقاطعًا دون العلم، وبعضهم حذف وقصر، وقلل واختصر، وأضرب عن كثير من قوى معارضات

---

(1) ابن حزم، الفصل جـ3/ص 122.

(2) المرجع نفسه جـ 3/ص 114.

(3) المرجع نفسه جـ 3/ص 155.

أصحاب المقالات فكان ذلك غير منصف لنفسه في أن يرضى لها بالغبن في الإبانة، وظالمًا لخصمه في أنه لم يوفه حقه في اعتراضه، وباخسًا من قرأ كتابه، إذا لم يفند به غيره، وكلهم عقد كلامه تعقيدًا يتعذر فهمه على كثير من أهل الفهم"[1] وكذلك يدعى ابن حزم لنفسه الموضوعية في عرضه للفرق، وأنه في كتابه" لا يستحل ما يستحله من لا خير فيه من تقويل أحد ما لم يقله نصًا، وإن آل إليه قول فيتناقض، فاعلموا أن تقويل القائل كافرًا كان أو مبتدعًا أو مخطئًا ما لا يقول نصًا كذب عليه، ولا يحل الكذب على أحد"[2].

ولا نجد لادعاء ابن حزم الموضوعية ورفضه لحمل أي قول على أحد حضورًا حقيقيًا في كتابه" الفصيل في الأهواء والملل والنحل"وخاصة في تكفيره لمعظم أعلام الأشاعرة الذين يضعون أنفسهم كأعلام لأهل السنة، فنجده يتَقول عليهم بأقاويل لم يقولوها، ويكفرهم بهذه الأقاويل. فهو يضع الأشعرية ضمن المرجئة ومع الجهمية في سياق واحد فيقول عن الأشعري"كان لشيخهم الأشعري في إعجاز القرآن قولان أحدهما: كما يقول المسلمون إنه معجز النظم، و الآخر: إنما هو المعجز الذي لا يفارق الله عز وجل قط، والذي لم يزل غير مخلوق، ولا أنزل إلينا، ولا سمعناه قط، ولا سمعه جبريل ولا محمد عليهما السلام قط، وأما الذي يقرأ في المصاحف، ونسمعه من القرآن، فليس معجزًا، بل مقدورًا على مثله، وهذا كفر صريح"[3] ولا ندرى من أين استقى ابن حزم كلامه عن الأشعري في مسألة إعجاز القرآن، لأننا لم نجد لهذا الكلام أي أصول في كتب الأشعري الموجودة بين أيدينا.

ويكفر ابن حزم أحد أبرز أعلام الأشاعرة القاضي أبى بكر الباقلانى، ويدعى أن الباقلانى ذهب إلى أن" لله تعالى خمس عشرة صفة، كلها قديمة، لم تزل مع الله تعالى، وكلها غير الله، وخلاف الله تعالى، وكل واحدة منهم غير الأخرى، وخلاف لسائرها، وأن الله تعالى غيرهن وخلافهن، ويرى ابن حزم أن هذا أعظم من قول النصارى، وأدخل في الكفر والشرك"[4] ويدعى ابن حزم ادعاءات باطلة كثيرة أخرى على الباقلانى، وأقاويل كثيرة يكفره فيها فيقول في موضع آخر: "من أعظم البراهين على كفر الباقلانى وكيده للدين قوله في فصل آخر من كتابة (الانتصار) في القرآن، أنه لا يجب على من سمع القرآن من محمد بن عبد الله بن عبد المطلب أن يبادر إلى القطع أنه له آية، وأنه على يده ظهر، ومن قبله نجم حتى يسأل أهل النواحي والأطراف ونقلة الأخبار، ويتعرف حال المتكلمين بذلك اللسان في الآفاق، فإذا علم

---

(1) ابن حزم، الفصل جـ 1، ص 9.

(2) المرجع نفسه، جـ 3/ص 98.

(3) المرجع نفسه جـ 3/ ص 125.

(4) المرجع نفسه جـ 3 / ص 125.

بعد التثبت والنظر لم يسبقه إلى ذلك أحد لزمه حينئذ اعتقاد نبوته"[1] ولا نجد لكلام ابن حزم هذا أي أساس في آراء الباقلانى، ولا ندرى من أين جاء بهذه الآراء للباقلانى، فقد حمل هذه الآراء عليه حملًا.

ويستمر ابن حزم في تكفير رموز الأشاعرة والتحقير والتشنيع على آراءهم - التي يدعيها عليهم - فيكفر القاضي أبا جعفر السمنانى (ت444هـ) قاضى الموصل المكفوف فيقول: إنه من سمى الله تعالى جسمًا من أجل أنه حامل لصفاته في ذاته فقد أصاب المعنى وأخطأ في التسمية فقط، وقد قال هذا السمنانى: إن الله تعالى مشارك في الوجود، وفى قيامه بنفسه كقيام الجواهر والأجسام، ويقول ابن حزم: ما أعلم أحدًا من غلاة المشبهة أقدم على أن يطلق ما أطلق هذا المبتدع الجاهل، الملحد المتهور (...) ويرى أن السمنانى قال عن شيوخه من الأشعرية، إن معنى قول النبي ﷺ إن الله خلق آدم على صورته إنما هو على صفة الرحمن، من الحياة والعلم والاقتدار، واجتماع صفات الكمال فيه، وأسجد له ملائكته، كما أسجدهم لنفسه، وجعل لهم الأمر والنهى.... ويقول ابن حزم هذا نص كلامه حرفًا حرفًا، وهذا كفر صريح، وشرك بواح[2] وللأسف لا نجد للسمنانى أي مصدر يخصه يتكلم فيه مثل هذه الادعاءات التي أوردها ابن حزم الظاهري.

ويحكم ابن حزم على الأشاعرة بهذه الأحكام المجحفة بحقهم بناء على ادعاءات استقاها من غيره، ونجده يردد هذه الادعاءات فيقول أخبرني فلان، أو كتب إلى فلان، دون أن يتحقق ابن حزم نفسه من صدق هذه الإدعاءات فيقول: "أخبرني على بن حمزة المرادى الصقلي الصوفي أنه رأى بعض الأشاعرة يبطح المصحف برجله، قال: فأكبرت ذلك، وقلت له: ويحك، هكذا تصنع بالمصحف، وفيه كلام الله تعالى؟ فقال لي: ويلك والله ما فيه إلا السخام والسواد، وأما كلام الله فلا، ونحو ذلك من القول، وكتب إلىّ أبى المرحى المصري أن بعض ثقات أهل مصره من طلاب السنن أخبره أن رجلًا من الأشعرية قال له مشافهة: على من يقول أن الله تعالى قال: قل هو الله أحد، الله الصمد، ألف لعنة،... ويرد ابن حزم على هذه الادعاءات التي سمعها أو نقلت إليه بل على من يقول أن الله تعالى قال: قل هو الله أحد الله الصمد ألف لعنة، إن قول هذه الفرقة في هذه المسألة نهاية الكفر بالله تعالى، ومخالفة للقرآن والنبي ﷺ ومخالفة لجميع أهل الإسلام قبل حدوث هذه الطائفة الملعونة"[3] وهنا نتساءل أين هي الموضوعية التي

---

(1) المرجع نفسه جـ 3/ ص 140.

(2) المرجع نفسه جـ 3 / ص 126.

(3) المرجع نفسه جـ 3 / ص 126.

يتكلم عنها ابن حزم، وهو يقول أخبرني كذا، أو سمعت من كذا، دون أن يعرض لرأى الأشاعرة عبر كتبهم أو مؤلفاتهم ونجده ينظر إليهم على أنهم طائفة ملعونة.

ويدعى ابن حزم أن من الأشاعرة من كذبوا القرآن في قوله عز وجل "محمد رسول الله"ﷺ، وكذبوا الآذان، وكذبوا الإقامة التي فرضها الله تعالى خمس مرات كل يوم وليلة، وعلى كل جماعة من المسلمين... وأن من الواجب أن يقولوا محمد كان رسول الله، وعلى هذه المسألة قتل محمود بن سبكتكين مولى أمير المؤمنين، وصاحب خراسان رحمه الله ابن فورك (ت 406هـ) شيخ الأشعرية، فأحسن الله جزاء محمود على ذلك، ولعن ابن فورك وأشياعه وأتباعه"[1].

ولكن الأشاعرة تروى مقتل أبى بكر بن فورك بطريقة مختلفة، وهى أن ابن فورك كان شديدًا في نصرة الدين، وكان يحارب المشبهة والكرامية، وأنه صوب إليهم سهامًا لا قبل لهم بها فتحزبوا عليه، ووشوا به عند السلطان محمود بن سبكتكين، وقالوا له إن هذا الذي يؤلب علينا عندك أعظم منا بدعة وكفرًا، وذلك أنه يعتقد أن نبينا محمد ﷺليس نبيًا اليوم، وأن رسالته انقطعت بموته فأسأله عن ذلك، فعظم على السلطان هذا الأمر، وقال: إن صح هذا لأقتلنه، وأمر بطلبه، ولما حضر بين يديه، وسأله عن ذلك كذب الناقل، وقال ما هو معتقد الأشاعرة على الإطلاق، إن نبيناﷺ محمد حي في قبره رسول الله أبد الآباد، على الحقيقة لا المجاز، وأنه كان نبيًا وأدم بين الماء والطين، وأن نبوته باقية ولا تزال، وعند ذلك وضح للسلطان الأمر، وأمر بإعزازه وإكرامه، ورجوعه إلى وطنه، فلما أيست الكرامية، وعلمت أن ما وشت به لم يتم، وأن حيلها ومكايدها قد وهت، عدلت إلى السعي في موته، والراحة من تعبه، فسلطوا عليه من سَمه فمضى حميدًا شهيدًا"[2]. و هذه الرواية تكشف عن عدم صدق رواية ابن حزم الذي يكفر الأشاعرة، ويحمل عليهم حملة غير منطقية، ولا يمكن تبرير ذلك سوى أنه يريد أن يكون لمذهبه فقط السيطرة في العقائد والنفوذ والانتشار دون غيره من المذاهب، وأن يملك مذهبه الحديث باسم أهل السنة، وتكشف تلك الرواية عن مدى الصراع بين الفرق والمذاهب الإسلامية، وكيف كان يكيد بعضهم لبعض، ويشنعون على بعضهم البعض، ويتقولون على بعضهم بأقوال قد لا تصدر عن الفرقة محل الادعاء.

---

(1) المرجع نفسه جـ 3/ ص 130.

(2) السبكى، طبقات الشافعية الكبرى،تحقيق عبد الفتاح الحلو،ومحمود الطناحى، دار هجر للطباعة والنشر،القاهرة 1992،جـ 4/ ص 131.

ويقول صاحب كتاب"طبقات الشافعية" قادحًا في ابن حزم الظاهري، وفى جهله بالمذهب الأشعري، وفى تصديقه للتشنيعات التي أثارتها الكرامية ضد الأشاعرة فيقول:"أعلم أن أبا محمد بن حزم الظاهري ذكر في النصائح أن ابن سبكتكين قتل ابن فورك بقوله لهذه المسألة، ثم زعم ابن حزم أنها قول جميع الأشاعرة، قلت: وابن حزم لا يدرى مذهب الأشعري، ولا يفرق بينهم وبين الجهمية لجهله بما يعتقدون، وقد حكي ابن الصلاح ما ذكره ابن حزم، ثم قال: ليس الأمر كما زعم بل هو تشنيع على الأشعرية أثارته الكرامية"(1).

والواقع أن معظم مدونات الفرق والملل لأهل السنة التي كفرت المعتزلة والمرجئة والشيعة والخوارج كانت للأشاعرة بالذات، وبقدر ما استطاع الأشاعرة توظيف سلطة التكفير في إقصاء تلك الفرق المغايرة والتشنيع عليها، بقدر ما تعرضوا أنفسهم للتكفير من قبل ابن حزم الظاهري، وقد بني تكفيره لهم على ادعاءات كاذبة، ومقولات خاطئة لم يقل بها الأشاعرة، وذلك لأن معظم تراث الأشاعرة موجود بين أيدينا الآن، ولكن الأحكام التي صدرت من قبل الأشاعرة والسلف ضد الفرق المغايرة لها من تكفير وعرض آراء غريبة لا يمكن التحقق من صدقها لأن معظم تراث هذه الفرق قد تعرض للإبادة والحرق، وطواه النسيان باستثناء بعض المؤلفات للمعتزلة، وتصنيف متأخر لكُتب الشيعة، وقد باتت الصورة التي نرسمها لتلك الفرق هي تلك الصورة التي دونها الأشاعرة والحنابلة، وليس بين أيدينا ما تعبر به تلك الفرق عن نفسها، مثلما نجد كتب الأشاعرة والسلف تعبر بها عن نفسها، وعن موقفها من الآخرين.

ولو أننا قمنا بقراءة ابن حزم وتصديقه في موقفه من الأشاعرة – دون تحليل تلك الادعاءات التي لا توجد في كتب الأشاعرة – فإننا سنسحب آلية التكفير على الأشاعرة التي وظفوها مع الفرق المغايرة، ولعل هذا يجعلنا نشك نوعًا ما في طريقة عرض الأشاعرة لآراء الفرق المغايرة العقائدية، وأنها لا تميل إلى الموضوعية بقدر ما تميل إلى الإقصاء وفقًا لآليات الفضح والتشويه، والتسفيه والتكفير بغية سيطرة مذهبهم عقائديًا دون المذاهب الأخرى.

ومن جانب آخر يمكن القول بأن ثمة نزاع بين السلف عامة، والحنابلة خاصة ، وبين الأشاعرة، وأهل الظاهر (الظاهرية أتباع ابن حزم) على من يملك الحديث باسم أهل السنة والجماعة، فالحنابلة يعتقدون أنهم هم من يملك الحديث باسم أهل السنة والجماعة، والأشاعرة يقولون نحن والحنابلة أو أعلام السلف، وابن حزم يرى أنه هو و أهل الحديث يعبرون عن أهل السنة، ولقد تعرض مذهب الأشاعرة للاضطهاد كثيرًا من قبل الحنابلة فما كاد الأشعري يعلن عن نفسه حتى بدأت آثار الاضطهاد تظهر كثيرًا من قبل الحنابلة، وقد" حاول الحنابلة أن

---

(1) الموضع نفسه جـ 4 / ص 131.

يمنعوا الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) من دخول المسجد الجامع ببغداد، لأنه كان يذهب مذهب الأشعري، وكان أكابر الأشاعرة في ذلك العهد يضطهدون، ويساء إليهم، وقد تحاملت الحنابلة على رجل من كبار الأشاعرة ذوى النفوذ، وهو القشيرى (ت 514 هـ) ووقع بسبب ذلك قتال في الشوارع، وكان شيخ الحنابلة في أخريات القرن الرابع الهجري يلعن أبا الحسن الأشعري، وينال من الأشاعرة"[1].

ومما سبق نلاحظ وجود خلاف وصراع بين توجهات أهل السنة من سلفية أو أشاعرة أو ظاهرية حول من يملك الحق في الحديث باسم أهل السنة والجماعة، وكان هناك تكفير متبادل بين تلك التوجهات لأهل السنة حيث كفر الحنابلة الأشاعرة، وكفر ابن حزم الظاهري أعلام المذهب الأشعري، وبالتالي فإن سلاح تكفير الفرق الإسلامية الذي وظفه أهل السنة في مدوناتهم عن الملل والنحل، استخدمه أهل السنة ضد بعضهم البعض الآخر، وذلك يكشف عن خطورة سلاح التفكير الذي تم توظيفه في كتب العقائد.

ولقد ترتب على تكفير مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة أن ناقشت تلك الكتب حكم ميراث تلك الفرق وهل يحق للمسلم أن يرثهم؟ وما موقف دفنهم: هل يدفنون في مقابر المسلمين؟ إلى آخره من الأحكام الفقهية التي صدرت في حق تلك الفرق. فنجد البغدادي يتكلم عن حكم غلاة الشيعة فيقول:" إن هؤلاء الكفرة الذين ظهروا في دولة الإسلام واستتروا بظاهر الإسلام، واغتالوا المسلمين في السر، كالغلاة من الرافضة، فإن حكمهم حكم المرتدين، ولا تحل ذبائحهم، ولا يحل نكاح المرأة منهم، ولا يجوز تقريرهم في دار الإسلام بالجزية، بل يجب استتابتهم فإن تابوا وإلا وجب قتلهم، واستغنام أموالهم، واختلفوا في استرقاق نسائهم وذراريهم، فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي"[2].

ويذهب البغدادي إلى أن من كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة أو الخوارج أو الرافضة الإمامية، والزيدية، وبدع النجارية، أو الجهمية، أو الضرارية، أو المجسمة فهو من الأمة في بعض الأحكام، وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين، وفى ألا يمنع حظه من الفيء والغنيمة إن غزا مع المسلمين، وفى ألا يمنع من الصلاة في المساجد، وليس من الأمة في أحكام سواها، ذلك أنه لا تجوز الصلاة عليه ولا خلفه، ولا تحل ذبيحته، ولا نكاحه لامرأة سنية، ولا يحل للسني أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم[3].

---

(1) محي الدين عبد الحميد، مقدمته لكتاب مقالات الإسلاميين للأشعرى ص 36.

(2) البغدادى، الفرق بين الفرق ص 216.

(3) المرجع نفسه ص 14.

ويرى البغدادي أن أهل الأهواء من الجارودية، والهشامية، والنجارية، والجهمية، و الإمامية الذين كفروا خيار الصحابة، والقدرية المعتزلة عن الحق، والبكرية المنسوبة إلى بكير ابن أخت عبد الواحد، والمشبهة كلها، والخوارج فإنا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة، ولا تجوز الصلاة عليهم، ولا الصلاة خلفهم، واختلف أصحابنا في التوارث منهم، فقال بعضهم نرثهم ولا يرثونا، وبناه على قول معاذ بن جبل: إن المسلم يرث الكافر، والكافر لا يرث المسلم، والصحيح عندنا أن أموالهم فيء لا تورث بينهم وبين السني، وقد روى أن شيخنا أبا عبد الله بن أسد المحاسبي لم يأخذ من ميراث أبيه شيئًا لأن أباه كان قدريًا.[1]

ولا شك أن معظم هذه الأحكام جاءت من مدونات السلف في العقائد فقال الدارمي: "الجهمية عندنا زنادقة من أخبث الزنادقة، نرى أن يستتابوا من كفرهم، فإن أظهروا التوبة تركوا، وإن لم يظهروا تركوا، وإن شهدت عليهم بذلك شهود فأنكروا ولم يتوبوا قتلوا"[2] وصدرت العديد من الروايات في حق من قال بخلق القرآن عند ابن بطه العكبرى مثل" لو كان لدى قرابة ممن يقول القرآن مخلوق ثم مات لم أرثه"[3] وكذلك القول بأن" الجهمية كفار بلغوا نساءهم أنهن طوالق، وأنهن لا يحللن لأزواجهن، ولا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم"[4] وأشياء كثيرة من هذه الأحكام كائنة في كتب السلف والأشاعرة، والهدف منها، محاصرة هذه الفرق، وتكفير أتباعها، وإخافة الناس منها، ونقلوا كذلك عن معظم الأئمة الأربعة قولهم بعدم جواز شهادة من يقول بخلق القرآن، وكانت تلك الأحكام الفقهية كلها من نتائج تكفير أهل السنة والجماعة لمعظم الفرق المغايرة لهم في الإسلام، وعلى رأسها الفرق الأربع الكبرى وهى: الخوارج، والشيعة، والمرجئة، والمعتزلة.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل تكفير أهل السنة والجماعة لهذه الفرق جاء كرد فعل على تكفيرهم أيضًا لأهل السنة؟ الواقع أن مدونات الملل والنحل تقول بأننا نكفرهم كما يكفروننا،وأن كتب أهل السنة في العقائد والتاريخ تؤكد على تكفير الشيعة بمعظم طوائفها للصحابة فيذهب الإسفراييني إلى أن" الشيعة الإمامية متفقون على تكفير الصحابة"[5] ويذهب

---

(1) المرجع نفسه ص 216-217.

(2) أبو سعيد الدارمى، الرد على الجهميه ص 352.

(3) ابن بطة العكبرى، الإبانة جـ 2 / ص 383.

(4) المرجع نفسه جـ 2/ ص 321.

(5) الإسفراييني، التبصير في الدين، ص35

الملطى إلى أن"الفرقة الأولى من الزيدية يكفرون الصدر الأول، وأن الإسماعيلية يكفرون من خالف عليًا"[1].

وهناك من كتب الشيعة نفسها من يكفر أهل السنة، ومن ذلك ما ذكره أحد أبرز عالم الشيعة الأثنى عشرية محمد بن يعقوب الكلينى (ت 329 هـ) في كتابه" الكافي" من أن كل المسلمين ارتدوا بعد رسول الله ﷺ وأكدوا صراحة على كفر كل من لم يؤمن بأئمة الشيعة الأثنى عشرية"[2].

وأما الخوارج فقد ظهر أيضًا تطرفهم وتعصبهم مبكرًا عندما كفروا عليًا وعثمان، والحكمين عمرو بن العاص، وأبى موسى الأشعري، وأصحاب الجمل، وكل من رضي بتحكيم الحكمين، كما أنهم كفروا أيضا مرتكب الذنوب[3] فما كان من أهل السنة إلا أن كفروهم كما يكفرونهم، وكان الخوارج أكثر عنفًا في مسألة التكفير، ولهذا لم يكتب لمذهبهم الانتشار إلا في جبال عمان، وفى بعض جبال شمال أفريقيا.

وكذلك فقد كفر المعتزلة من خالفهم في أصولهم كمسألة الصفات وكلام الله، فرد عليهم أهل السنة أيضًا بالتكفير بسبب انحرافهم عن الشرع في مسألة الصفات وكلام الله[4] والحق أن المعتزلة حينما التحموا بالسلطة السياسية فرضوا عقائدهم بقوة هذه السلطة، وفتشوا في معتقدات الآخرين، وهو ما سنكشف عنه في دور السياسة في تحول الإقصاء إلى عنف،وخلاصة القول هو أن أهل السنة يقولون بأن تكفيرنا للفرق المغايرة لنا في آرائهم جاء نتيجة تكفيرهم لنا، وحقيقة أن ذلك كان حادثًا في التاريخ، ولكن هل تكفير أهل السنة لغيرهم جاء نتيجة لتكفير تلك الفرق الأخرى لهم؟، أم نتيجة لرغبة لا محدودة في محاصرة تلك الفرق، وترسيم المذهب السني بين كافة طوائف المسلمين؟.

وفى النهاية ينبغي أن نسأل: هل يوجد هناك رؤية متسامحة في العلاقة بين المذاهب الإسلامية بعضها والبعض الآخر؟ إننا نجد لدى الغزالي مساحة كبيرة من التسامح في كتاباته، فهو يحذر من استخدام سلاح التكفير بين الفرق الإسلامية، ويرى أن"كل فرقة تكفر مخالفها، وتنسبه إلى تكذيب الرسول ﷺ، فالحنبلي يكفر الأشعري زاعمًا أنه كذب الرسول في إثبات الفوق لله تعالى، وفى الاستواء على العرش، والأشعري يكفره زاعمًا أنه مشبه، وكذب الرسول في أن الله ليس كمثله شيء، والأشعري يكفر المعتزلى زاعمًا أنه كذب رسول الله في جواز

---

(1) الملطى، التنبيه والرد ص 32.

(2) خالد علال كبير، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي، دار المحتسب، الجزائر، بدون تاريخ، صـ36

(3) البغدادي، الفرق بين الفرق،ص45

(4) خالد علال كبير، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي، ص36.

رؤية الله، وفى إثبات العلم والقدرة والصفات،المعتزلى يكفر الأشعري زاعمًا أن إثبات الصفات تكفير للقدماء، وتكذيب للرسول في التوحيد (...)، ولا ينجيك من هذه الورطة إلا أن تعرف حد التكذيب والتصديق، وحقيقتهما فيه، فينكشف لك غلو هذه الفرق وإسرافها في تكفير بعضها بعض" [1].

ومن ثم يطالب الغزالي بضرورة أن يكف الإنسان لسانه عن أهل القبلة طالما أنهم يقولون لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وذلك لأن التكفير فيه خطر، في حين أن السكوت لا خطر فيه، ويرى الغزالي" أن أصول الإيمان ثلاثة هي الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر، وما عداه فروع، وأنه لا تكفير في الفروع، وهى أن ينكر أصلًا دينيًا علم من الرسول ﷺ بالتواتر، ويرى الغزالي أن الخطأ في أصل الإمامة، وتعيينها وشروطها، وما يتعلق بها لا يوجب شيء منه تكفيرًا، فقد أنكر ابن كيسان أصل وجوب الإمامة، ولا يلزم تكفيره، ولا يلتفت إلى قوم يعظمون أمر الإمامة، ويجعلون الإيمان بالإمام مقرونًا بالإيمان بالله ورسوله، ولا إلى خصومهم المكفرين لهم بمجرد مذهبهم في الإمامة، فكل ذلك إسراف إذ ليس في واحد من القولين تكذيب للرسول ﷺ أصلًا"[2]، وهنا نلاحظ أن الغزالي حين يعفى بعض الخوارج والشيعة من التكفير فإنه يشير إلى القضية التي كانت محل خلاف وهى قضية الإمامة، فهل لهذا دلالة على أن النزاع بالأساس كان نزاعًا سياسيًا؟.

وعلى الرغم من إسراف أعلام الأشاعرة السابقين على الغزالي في تكفير أصحاب الفرق المغايرة فإن الغزالي يحذر من سماع أي فقيه من الفقهاء الذين يكفرون من يخالف المذهب الأشعري ويرى أن "المبادر إلى تكفير من يخالف الأشعري أو غيره جاهل مجازف، وكيف يستقل الفقيه بمجرد الفقه بهذا الخطب العظيم، وفى أي ربع من أرباع الفقه يصادف هذه العلوم، فإذا كان الفقيه الذي بضاعته مجرد الفقه يخوض في التكفير والتضليل فلا تشغل به قلبك ولسانك"[3]

وإذا كان الغزالي لا يكفر الخوارج والشيعة في مواقفهم من الإمامة، ويحث أعلام المذهب الأشعري على عدم تكفير الآخرين المغايرين لهم فإنه يؤكد أيضًا على عدم تكفير المعتزلة، ومعظم الفرق الإسلامية فيقول" المعتزلة والمشبهة والفرق كلها سوى الفلاسفة، وهم الذين يصدقون، ولا يجوزون الكذب لمصلحة أو غير مصلحة، ولا يشتغلون بالتعليل لمصلحة

---

(1) الغزالي فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة جـ 3، ص 212.

(2) المرجع نفسه جـ 3 / ص 135.

(3) المرجع نفسه جـ 3/ ص 139.

الكذب، بل بالتأويل، ولكنهم مخطئون في التأويل، فهؤلاء أمرهم في محل الاجتهاد، والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلًا، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم"[1] وبالتالي يمكن القول بأن الغزالي لم يسر على نهج معظم أعلام الأشاعرة في تكفير الفرق الإسلامية المغايرة للسنة، فهل يعود هذا إلى البعد الصوفي في فكر الغزالي الذي يتسم بالتسامح؟ وذلك لأن موقف الغزالي لا نجد له نظيرًا بين أعلام أهل السنة عامة والأشاعرة – الذي ينتمي إليهم – خاصة.

وخلاصة القول هو: أن التكفير كان أحد أدوات مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة في إقصاء المذاهب المغايرة لهم وقد وظفوا بذلك العديد من الفتاوى الفقهية، وما التكفير إلا دعوة لإراقة دم هؤلاء الفرق، والحث على قتل أعلام تلك الفرق، وهو ما حدث فعلًا في التاريخ الإسلامي، فكانت الفتاوى الفقهية بالتكفير هي المبرر النظري غالبًا لتبرير إراقة دم تلك الفرق ومن يتبعها.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف ومتى يتحول الإقصاء من اللوم والتوبيخ والتشهير والتسفيه والتكفير إلى العنف وإراقة الدماء؟ وهذا السؤال يطرح وبقوة أهمية السياق السياسي في قراءة علم الكلام، وما هو دور السياسة الواضح في ترسيم حدود الصراع بين الفرق والمذاهب الإسلامية؟وما دور السياسة في إحداث العنف العقائدي بين الفرق والمذاهب الإسلامية؟ وكيف وظفت السياسة العقيدة من أجل أغراضها الدنيوية؟ إن تلك التساؤلات تطرح عملية تسيس الدين في تاريخنا الإسلامي.

4- من الإقصاء إلى العنف (تسييس الدين)

تظل مسألة التقادح بين الفرق الإسلامية في حدود اللوم، والتوبيخ، والتشنيع، والفضح، والتحقير المتبادل، بل قد وصل الأمر إلى حدود التكفير المتبادل بينهم، وكلها أشكال من العنف المعنوي، وهذا العنف لا يخرج من الإطار النظري إلى العنف المادي المتعين إلا بدخول طرف ثالث وهو السياسة، والصراع على السلطة السياسية كطرف فاعل، فالسياسة توظف فرقًا ضد أخرى، أو توظف مذهبًا ضد آخر، هنا ينتقل العنف النظري إلى العنف العملي، ومن العنف المعنوي إلى العنف المادي بسبب الممارسة السياسية، أو تسييس الدين من قبل السياسة.

---

(1) الغزالى الاقتصاد فى الاعتقاد، تحقق محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، القاهرة، 1972 ص 209.

وتؤكد مصنفات الملل والنحل لأهل السنة أن مشكلة الإمامة أو مشكلة الحكم، ومن يملك السلطة هي أول مشكلة اختلف حولها المسلمون فرقًا ومذاهب وأحزابًا فيقول الأشعري:" أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم ﷺ اختلافهم في الإمامة"[1]. ولم يكن هذا الاختلاف مجرد مواقف نظرية، بل مواقف سياسية، وعنف ودماء، وهو جعل الشهرستانى يقول:" ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سل على الإمامة في كل زمان"[2].

ولقد انقسمت الأمة الإسلامية على نفسها بسبب الفتنة الكبرى بين عامي (35-41 هـ) وظهرت الفرق السياسية المتمثلة في الشيعة، والخوارج، والسنة، وبالتالي" فإن معظم الفرق الإسلامية يرجع أصلها إلى أسباب سياسية، والتنازع على الحكم"[3]، وعلى هذا الأساس كان الموقف السياسي للفرق الإسلامية هو الأساس، وأما الموقف الكلامي فقد كان موقفًا عرضيًا له، وبالتالي فإن" الاختلاف في العقائد النظرية نشأ في علم الكلام بكيفية عرضية نتيجة الاختلاف في الأمور السياسية، ومشاكلها العملية، فهو بالفعل موقف كلامى، ولكنه كلام في السياسة، وفى الكبائر السياسية"[4].

ولا يعنى ما سبق سوى أن السياسة كانت أصلًا والدين غطاءً، ولقد عمق هذا الخلاف بين الفرق والمذاهب التي نشأت في البداية نشأة سياسة ثم اصطبغت بصبغة دينية قوية، لما للدين من أثر ومكانة في النفوس، ونتيجة لاعتقادهم أن رأيهم وطموحهم السياسي لن ينجح إلا عن طريق واحد فقط وهو تغليفه بالدين" وصار كل حزب سياسي فرقة دينية، وصار الذين يقتتلون سياسيًا يقتتلون دينيًا، وبدل أن تسمى الفرق اسمها إسمًا سياسيًا يدل على المبدأ السياسي الذي تدعو إليه تسمت اسمًا يدل على المذهب الديني كشيعة، وخوارج، ومرجئة، ومعتزلة، وبدل أن يتحاجوا بنتيجة أعمالهم السياسية، ويطرحوا أفكارهم ومصالحهم بشكل مباشر تحاجوا بالكفر والإيمان، والجنة والنار، وخلق القرآن، ومشكلة الإمامة"[5].

وأدى الاختلاف بين الفرق الإسلامية إلى التعصب والتحزب، وانتشار العداوة والبغضاء ونشوب الحروب، ووقوع القتال، وفنيت بعض الفرق وبقيت أخرى، وعلى الرغم من أن الصراع كان في بدايته صراعًا سياسيًا إلا أن: "الاختلاف كان يتسع ويتعمق ليشمل معظم

---

(1) الأشعرى، مقالات الإسلاميين جـ 1، ص 39.

(2) الشهرستانى، الملل والنحل ص 24.

(3) سيد أمير على، روح الإسلام، جـ 2 / ص 181.

(4) عبد المجيد الصغير، علم الأصول وإشكالية السلطة العلمية فى الإسلام، دار المنتخب، بيروت 1994، ص 43.

(5) أحمد أمين، ضحى الإسلام جـ 15/3 وأيضًا عواطف العربى، فتنة السلطة، ص 61.

الشئون الدينية الكبيرة منها والصغيرة، وليطال مختلف جوانب الحياة، وعندئذ تكون لكل فريق هويته الجزئية التي يعرف بها، وصار له وعيه الخاص، وذاكرته، وتجلى الاختلاف في الشعارات والطقوس، وفي الأمكنة والرموز، وفي المراجع والأسماء، وفي الأعلام والأشخاص، وهكذا استحال الاختلاف السياسي اختلافا عقائديًا ، وانتهى تمايزًا دينيًا وثقافيًا، إذ شكلت كل فرقة جماعة أو طائفة بكل ما للكلمة من معنى، وانغلق كل واحد على نفسه بانغلاق المذاهب وجمود الفكر... حتى تباعدت الشقة بين القوم، واستبعدوا بعضهم بعضًا واتهموا بعضهم بعضًا"[1].

ولكن البداية على العموم كانت اختلافًا بين من يرون الأئمة من قريش وأنها بالاختيار، وأنه لا يجوز الخروج على الحاكم سواء كان عادلًا أم جائرًا وهم أهل السنة، وبين الخوارج الذين يرون الخلافة بالاختيار ولا تقتصر على شرط القرشية، ومن الممكن أن يتولاها ولو عبدًا حبشيًا، ويقرون بأنه يجوز الخروج على الحكام لو كان جائرًا، وبين الشيعة الذين يرون أن الإمامة بالنص والتعيين وينبغي أن تكون في آل البيت، ومن هذا المنطلق فمنذ الفتنة الكبرى ظهر الخلاف بين الفرق، والذي بدأ سياسيًا على من هو الأحق بتولي أمر المسلمين، ثم سل السيف بينهم، وأهرقت الدماء الكثيرة بسبب الاختلاف حول هذه القضية منذ موقعة صفين (37 هـ) بين عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان.

وإذا بدأنا بموقف الخوارج نجد أنهم" كانوا يرمون أعداءهم السياسيين بالكفر، ويعاملونهم معاملة الكفار، وكان شعارهم لا حكم إلا الله، تلك العبارة التي لم يكن يقصد بها إلا حكم السيف"[2] وتؤكد المصادر السنية أن الخوارج" يخرجون على الأئمة والأفراد، ويستحلون قتل المسلمين"[3] ويرون أن الأمة الحقيقية هي تلك التي ينتسب إليها المسلمون الصالحون سواء كانوا من الطبقة العليا أم الطبقة الدنيا، عربًا أو موالى، ويفخرون بمقتل عثمان، ويرون أن الإقرار بهذا العمل الذي كان حجر الزاوية في الثورة هو بمثابة الشهادة، ويمتحنون كل من يشكون فيه من أنصارهم في هذه المسألة امتحانًا عسيرًا، ويستحلون دماء خصومهم من المسلمين، ولم يعد جهادهم ضد الكفار، بل ضد أهل السنة والجماعة من عامة المسلمين إذ كانوا يرون في هؤلاء كفارًا، بل أشد كفرًا من النصارى واليهود والمجوس، ويحسبون قتال

---

(1) على حرب، نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربي، بيروت،1995، ص 35-36.

(2) فان فلوتن، السيادة العربية، ص 70.

(3) الأجرى، الشريعة، ص 21.

عدوهم هذا أهم الفروض، وهم يقولون عن أنفسهم إنهم وحدهم المسلمون الحقيقيون، ولا يطلقون اسم المسلم على غير أنفسهم"[1].

وكان أهم مبادئ الخوارج السياسية هو"وجوب الخروج على السلطان الجائر، وإن كان على رأيهم"[2] ولهذا كانت آراؤهم متطرفة إزاء الخلفاء والأمراء والسلاطين فكانت" أول فرقهم المُحكمة يكفرون سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، لأنه ولىّ رقاب المؤمنين ولاة الجور، ويكفرون سيدنا عليًا ﷺ لأن عليًا حكم المحكمين، وخلع نفسه عن إمارة المؤمنين، فحكم بغير ما حكم الله فكفر"[3] وقد قتلوا سيدنا عليًا ﷺ على يد عبد الرحمن بن ملجم.

ولعل أهم المبادئ الثورية – من الناحية السياسية – هو موقف الخوارج من الإمامة لأنهم" جوزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وكل من نصبوه برأيهم، وبايعه الناس على العدل واجتناب الجور كان إمامًا، ومن خرج عليه يجب نصب القتال ضده، وإن غَير السيرة، وعدل عن الحق، وجب عزله أو قتله، وجوزوا ألا يكون في العالم إمام أصلًا، وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبدًا أو حرًا، أو نبطيًا، أو قرشيًا"[4] ولا شك أن هذا الرأي الثوري في الإمامة يتعارض مع دعوة أهل السنة أن يكون الإمام حرًا، وأن يكون من قريش، فهل موقف الخوارج هذا يعود إلى" أن الخوارج لم يكونوا من قريش، ولا من ثقيف ولا من الأنصار، ولكن من قبائل أقل أهمية من حيث المكانة السياسية، اندمجت في الإسلام خصوصًا بعد حرب الردة، وأقامت في الكوفة والبصرة"[5].

وبعد وفاة سيدنا على بن أبى طالب (43هـ) كان الخوارج دائمًا الحزب السياسي المناهض للأمويين بسبب أفكارهم الجريئة في نظام الحكم حيث يرفضون مبدأ الوصاية، والإمامة ونظام الوراثة، وهو أمر أدى بهم إلى ترك بصمات واضحة على المسار النضالي الثوري الذي استهدف بني أمية وأطاح بهم[6] وقد أغرت مبادئ الخوارج – وخصوصًا رأيهم في شروط الخليفة أو الإمام – الموالى على الانخراط في مذهب الخوارج الذي يسوى بين المسلمين العرب والمسلمين غير العرب، وفى انتخاب رئيس عليهم، كذلك وحد بينهم كراهيتهم الشديدة

---

(1) يوليوس فلهوزن، الخوارج والشيعة، من تاريخ المعارضة السياسية فى الإسلام، دار الجليل، بيروت،ط5 1986، ص 34.

(2) البغدادى، الملل والنحل ص 58.

(3) الملطى، التنبيه والرد ص 50.

(4) محمد إبراهيم الفيومى، الفرق الإسلامية وحق الأمة السياسى، دار الشروق، القاهرة 1998، ص 71.

(5) فلهوزن، الخوارج والشيعة ص 25.

(6) عواطف العربى، فتنة السلطة ص 77.

لبنى أمية مع اختلاف أسباب الكراهية، فالخوارج يرون بني أمية أمة خارجة على الخلافة الشرعية، وتاريخها في الإسلام لا يؤهلها لأن تكون خادمة له، بينما الموالى يرون أن بني أمية حرمتهم من حقوقهم السياسية والمالية، وجعلتهم في المرتبة الثانية، وموالى تابعين للسيادة العربية[1].

وخاضت فرق الخوارج حروبًا عدة ضد الدولة الأموية ساعدهم فيها الموالى من كافة الأجناس، وكان أول موقف يتخذه الخوارج في العصر الأموي"هو التحالف مع عبد الله بن الزبير حين شارك نافع بن الأزرق – أحد أبرز زعمائهم، ومؤسس فرقة الأزارقة المتطرفة المنسوبة إليه – في الدفاع عن مكة ضد القائد الأموي الحصين بن نمير، غير أن هذا التحالف كان مرحليًا فقط، حيث وقع الانفصال المرتقب بين الطرفين وأدى إلى عودة بعضهم إلى البصرة بقيادة ابن الأزرق، والآخر إلى اليمامة مع نجدة بن عامر الحنفي زعيم الفرقة النجدية"[2] وحدث أن خرج عبد الله بن الزبير ضد الأزارقة، وقامت الحرب بين ابن الزبير والأزارقة في موقعة كان نصيبها النصر في أغلبها للأزارقة مما زاد من فزع أهل البصرة إلى أن استطاع المهلب بن أبى صفرة القضاء عليهم، وطردهم من ناحية نهر دجلة سنة 66 هـ، وانتصر المهلب انتصارًا حاسمًا، بعد أن ظل الموقف يتأرجح طويلًا بين الفريقين، وقد قتل في هذه المعركة عبد الله بن الماحوز قائد الأزارقة[3].

وكذلك فقد خرجت الخوارج الصفرية في حرب ضد الأمويين بزعامة صالح بن مسرح، وشبيب بن يزيد، وقد استطاع شبيب أن يدخل قصر الإمارة معلنًا الحكم باسمه في الكوفة،" وكان الصفريون أشد إثارة بوسائلهم المبتكرة من الأزارقة، وبقية فرق الخوارج العديدة، بيد أن الجانب اللافت في حركتهم هو دون ريب القيادة الفذة التي كانت وراء هذا النوع غير المألوف من الحرب الخفيفة، فقد جابه شبيب بن يزيد بالقليل من أتباعه المخلصين أقوى الركائز الأموية المتمثلة في الحجاج، وأحدثوا جوًا من الإرهاب ارتجفت له القلوب لا سيما المقاتلين، والتحم معه الفئات المناهضة للحكم الأموي التي أدانت سياسته الاقتصادية، واستهوتها شخصية القائد الصفري، وأفكاره المتطورة التي اقترنت بالتنفيذ لمصلحة، هذه الفئات حيث كانت في معظمها غير عربية"[4]

---

(1) محمد إبراهيم الفيومى، الفرق الإسلامية وحق الأمة السياسى ص 102.

(2) إبراهيم بيضون، تكون الاتجاهات السياسية فى الإسلام الأول من دولة عمر إلى دولة الملك، دار إقرأ، بيروت ط1 1985، ص 255.

(3) عواطف العربى، فتنة السلطة ص 77.

(4) إبراهيم بيضون، المرجع السابق ص 260.

وتروى كتب الملل والنحل عن فرقة الشبيبية من الخوارج فتقول عن هذه الفرقة" هم أتباع شبيب بن يزيد بن نعيم بن شيبان، خرج شبيب على الحجاج بن يوسف مع أتباعه فكانوا على رأى المحكمة الأولى، وانفردوا عن سائر الخوارج بأن أجازوا إمامة المرأة إذا قامت بأمورهم، وخرجت على مخالفيهم، وقالوا إن غزالة أم شبيب كانت إمامًا بعد موت شبيب فحين دخل الكوفة أقامها على منبرها في المسجد الجامع حتى خطبت... ووجه الحجاج إلى شبيب عبد الله ابن أبى المحارق القيسي في ألف فارس فهزمه شبيب، ثم وجه إليه بعبد الرحمن بن محمد الأشعث فهزمه(...) ثم خرج إليه الحجاج في جيشه فهزم شبيبًا وجيشه، وبعث بسفيان بن الأبرد الكلبي في أثره فواقاه على شط دجلة، وسار شبيب بفرسه على جسرها، فانقطع الجسر وغرق شبيب مع فرسه، وبقى أتباعه على القول بإمامة أمه بعده إلى أن قتلها سفيان بن الأبرد"[1] وتعتبر ثورة شبيب بن يزيد من أكبر ثورات الخوارج ضد حكم بني أمية، وبعد فشلها بدأت تخبو ثورات الخوارج.

وكان للخوارج أيضًا بعض الخروج على بني أمية حيث سار المهلب في أسر الخوارج إلى خراسان، فوقع مع قطري بن الفجاءة في طبرستان، وكتب عبد الملك إلى المهلب بعهد خراسان، وقد كان قائدها هو الحكم بن عمرو الغفاري أيام معاوية، ولما غرق شبيب بن يزيد الخارجي في دجلة افترقت الأزارقة فرقتين، فرقة مع قطري بن الفجاءة المازني، وفرقة مع عبد الرب الكبير، ومضوا حتى أتوا سجستان، فلحقهم المهلب وقاتلهم، وقتل عبد الرب الكبير، وسار قطري إلى سجستان، فبعث الحجاج سفيان الكلبي في إثره حتى قتله وحمل إليه رأسه[2].

ومما سبق نلاحظ أن فرق الخوارج على اختلاف معتقداتهم قد خرجت على معظم حكام بني أمية، وكانوا ينظرون إليهم على أنهم حكام جور وظلم، ويجب الخروج عليهم، وذلك من منطلق موقفهم من قضية الإمامة، فالنزاع بالأساس كان له أبعاد سياسية، ولم يجد بنو أمية بدًا من قتالهم، ودعوة فقهاء السنة إلى تكفيرهم كما يكفرون هم أهل السنة.

واستمرت فرق وطبقات الخوارج في الخروج على الدولة الأموية قرابة ثلاثة عقود من الزمان، وبعد تلك الفترة انطفأ وهج الخوارج في المشرق، وخاصة في العراق، بعد الملاحقة العنيفة التي استهدفتهم على يد الولاة الأمويين، غير أن فئة الخوارج لم تفقد الفرصة للتحرك للتبشير بأفكارها السياسية والاجتماعية، فاتجهت بثقلها إلى المغرب، ومن المؤكد أن الخوارج

---

(1) الملطى، التنبيه والرد ص 51، وأيضاً البغدادى، الملل والنحل، ص 76.

(2) المطهر بن طاهر المقدس، البدء والتاريخ، تحقيق كليمان هوار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، مجلد 2، ج6،ص32.

هم أخطر أحزاب المعارضة، وأكثرها جرأة في تحدى النظام الأموي، وقد ساهموا بدور كبير في إضعاف هذا النظام – الأموي – واستنزاف طاقاته، وقد لا يكون بعيدًا عن التصور أن ثورة الخوارج كانت مقدمة في الشكل والمضمون للثورة العباسية في خراسان[1]، وقد انتهت ثورة الخوارج من حيث القوة في الفترة من (158– 218 هـ) بعد أن دامت قرنًا ونصف سجلت في عصر الرشيد أواخر انتفاضتهم الدموية، وانتهت عقيدتهم إلى الهدوء – بعد الثورات المستمرة ضد الحكام– في بعض الأقطار النائية عن مركز الدولة أو الجبلية العسرة .

وتخلقت الشيعة في أتون الصراع بين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان، وكانوا هم أتباع على بن أبى طالب، ويرى الشيعة أن الإمامة تتم بالنص، وأن هناك نصوصًا قد نصت على أن الإمامة في نسل على بن أبى طالب وآل البيت، وبعد مقتل على بن أبى طالب ظل الشيعة يؤمنون بأن الإمامة لابد أن تكون في نسل على، ولهذا نلاحظ أن العلويين تعرضوا لقتل مستمر على مدار التاريخ الإسلامي، ويرى البعض" أن أول تشيع صحيح من وجهة المذهب وأساس القول بإمامة أهل البيت، إنما جاء بعد قتل الحسين لشعور أهل العراق بالندم على ما فعلوه، وتأييد العناصر غير العربية على الأخص الفرس للقائلين بالتشيع، رغبة منهم في هدم الدولة الأموية، والوصول إلى السلطة"[2].

وكان الشيعة أشد من الخوارج بغضًا لبنى أميه، لكن بغضهم لبنى أمية لم يكن يرجع إلى أنهم كانوا ينكرون أن تكون الحكومة الثيوقراطية في أسرة ما" بل لأنهم أرادوا أن يزيلوا الأسرة الزائفة، ويحلوا محلها الأسرة الصحيحة، صاحبة الحق الشرعي، أعنى بيت النبي ﷺالذي يرأسه بعد وفاته ابن عمه على بن أبى طالب، واسم الشيعة هو اختصار لعبارة: شيعة على، وكان شيعة على في أول الأمر هم أهل العراق في الجملة في مقابل أهل الشام: شيعة معاوية، وقد ظل على ﷺ عند أهل العراق حتى بعد وفاته رمز سيادتهم المفقودة"[3].

وقد قام الشيعة بالعديد من الثورات القتالية ضد بني أمية الذين اغتصبوا الحكم من على ﷺوأبنائه. فقد خرج الشيعة على الأمويين وانضم إليهم العديد من الموالى حيث" أدى اضطهاد الأمويين للموالى إلى عدم إخلاص بعضهم للإسلام، ولكنهم لم يستطيعوا الارتداد عنه، فعقاب

---

(1) إبراهيم بيضون، المرجع السابق ص 261.

(2) أحمد فؤاد الأهوانى، من معالم الفلسفة ص 75.

(3) يوليوس فلهوزن، تاريخ الدولة العربية، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة رقم 868، 2005ص 63.

ذلك القتل، فالتمسوا سعادتهم الروحية (...) في جمع الساخطين والمتذمرين من الغلاة المتطرفين إلى الانضمام إلى الشيعة في الدعوة إلى آل البيت"[1].

وأما فرقة الكيسانية وهم أتباع" مختار بن عبد الله الثقفي الذي قام يطلب ثأر الحسين بن على بن أبى طالب، وكان يقتل كل من يظفر به مما كان قاتله بكربلاء، وهؤلاء الكيسانية فرقة ويجمعهم القول بنوعين من البدعة: أحدهما: تجويز البداء على الله تعالى: أي إنه سبحانه قد يرى رأيًا ثم يبدو له غيره فيرجع عن الرأي الأول، والثاني قولهم بإمامة محمد بن الحنفية[2] ولقد شككت كتب الملل والنحل لأهل السنة في عقائد الكيسانية، وفى زعيمهم مختار بن عبيد الله، وحملت عليه العديد من الروايات، والتي يرى فيها أحمد فؤاد الأهوانى "أن مجمل الروايات عن المختار ودعوته الكيسانية أو المختارية متضاربة، ويتضح من تضاربها أن الشك يتطرق إلى صحتها، وأن كثيرًا منها موضوع للتشنيع عليه، ولكن مما لا شك فيه أن ظهور المختار كان صحيحًا، وأنه قام يأخذ بثأر الحسين، وأنه انتسب لمحمد بن الحنفية وأخذ يدعو له"[3].

وحدثت حروب دامية بين الشيعة والأمويين، فقد قتل شيعة الكوفة الذين كان يقودهم سليمان بن صرد عند عين الوردة، وكان قتلهم على يد الحصين بن نمير قائد عبيد الله بن زيادة سنة 65 هـ، ثم اضطر عبد الله أن يشتغل عند ذلك بقتال زفر بن الحارث ومن معه من قيس نحو سنة، وبعد ذلك تقدم سائرًا مع الجيوش إلى العراق قاصدًا الموصل، وفي الوقت الذي كان فيه المختار الثقفي قد استولى على الكوفة، وانحاز أمير الموصل من قَبل إلى المختار إلى تكريت فهزم عبيد الله الجيش الأول الذي وجهه إليه المختار بعد قتال عنيف، وذلك في عام 66 هـ، ولكن عبيد الله ما لبث أن هزم بعد ذلك أمام جيش ثان للشيعة يقودهم إبراهيم بن الأشتر في عام 67 هـ، وقتل عبيد الله نفسه كما قتل الحصين بن نمير أيضا[4].

وبالتالي فإن ثورة "مختار بن عبيد الله الثقفي قامت من أجل الثأر للحسين، وقتل الذين قتلوا الحسين بكربلاء، وقد انضم إليه الموالى، والمحبون لآل البيت، والخارجون على يزيد بن معاوية" حيث نجح المختار في استثمار المناخ الثوري في الكوفة، وقام بانقلابه السريع في الكوفة، وسيطر على قصر الإمارة فيها معلنًا السلطة الشيعية باسم البيت العلوي، والمختار منذ اليفاعة متحمس لهذا الاتجاه حيث نشأ في كنف عمه (مسعدِ بن مسعود) الذي كان عاملًا لعلىّ

---

(1) المرجع نفسه ص 198-199.

(2) الإسفراييني، التبصير في الدين ص 26.

(3) أحمد فؤاد الأهوانى، المرجع السابق ص 78.

(4) المرجع نفسه ص 181-182.

على المدائن، ومتعاطفًا مع خَطه السياسي إلى حد كبير، ومن هذه اللحظة الأخيرة بدأت تنطلق مسيرة الثقفي الشاب الطموح في الحياة السياسية، وأبرز ملامحها خاصتان متلازمان وهما: الاتجاه الشيعي الطموح، والنزعة إلى السلطة، ولم تستطع شهوة السلطة أن تلغي الانتماء الشيعي، حيث اعتبر أحد زعماء هذا الاتجاه في الكوفة بدعوى الدعوة (لمحمد بن الحنفية) أخي الحسين والحسين"[1]وعلى الرغم من أن انقلاب المختار بن عبيد الله الثقفي كان المحاولة الوحيدة الناجحة التي قامت بها المعارضة الشيعية لاستلام الحكم في العهد الأموي، إلا أن المختار انهزم في حروراء عام 67 هـ، وتراجع مع بقايا قوته إلى الكوفة، حيث خرج من قصر الإمارة بعد اشتداد وطأة الحصار عليه، ومعه قلة من رجاله ليخوض معهم مقاومة بطولية انتهت بهم جميعًا إلى القتل.

وهناك تمرد آخر حدث على يد زيد بن على، فتروى كتب الملل والنحل" كان زيد بن على قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة، وخرج بهم على والى العراق، وهو: يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك على العراقيين، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له: إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبى بكر وعمر فقال زيد: إني لا أقول فيهما إلا خيرًا، وما سمعت أبى يقول فيهما إلا خيرًا، وإنما خرجت على بني أمية الذين قاتلوا جدي الحسين، وأغاروا على المدينة يوم الحرة، ثم رموا بيت الله بحجر المنجنيق، ففارقوه عند ذلك، حتى قال لهم: رفضوني، ومن يومئذ سموا رافضة، وثبت معه نصر بن خزيمة العنسي، ومعاوية بن إسحاق بن يزيد في مقدار مائتي رجل، وقاتلوا جند يوسف بن عمر الثقفي حتى قتلوا عن أخرهم، وقتل زيد ثم نبش من قبره وصلب، ثم أحرق بعد ذلك، وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان، وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار إلى خراسان، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني في ثلاثة آلاف رجل فقتلوا يحي بن زيد، ومشهده بجوزجان معروف"[2] وكان مقتل زيد بن على في عام (122 هـ)، وكان اعتدال زيد بن على، وعدم رميه بنفسه في أحضان الفرس، وعدم استجابته لأطماعهم الشعوبية من عوامل تخلى الفرس عن تأييده، فلقي حتفه بسبب تخلى شيعته عنه، وعدم موافقتهم على إرادته المحايدة في أبى بكر، وعمر، وعثمان، ورفضه أن يتبرأ منهما، وخرجت عنه فيما بعد فرقة عرفت باسم الرافضة،و قد استمر الشيعة في حرب بني أمية،

---

(1) إبراهيم بيضون، المرجع السابق ص 200-201.

(2) البغدادى، الفرق بين الفرق ص 25.

وقاموا بالاتحاد مع بني عباس في خراسان والحرب معهم ضد بني أمية، وبالفعل نجح الشيعة باتحادهم مع العباسيين، ومع كل المظلومين من الموالى والعجم في إسقاط الدولة الأموية.

وعلى الرغم من أن المرجئة بفرقها المتنوعة تعتبر فرقة عقائدية أكثر منها سياسية إلا أنها تخالف الخوارج في تكفيرهم الخلفاء الثلاثة عثمان وعلى ومعاوية وأنصارهم، وقد ذهبوا إلى القول بأن كل من أمن بوحدانية الله لا يمكن الحكم عليه بالكفر، وأن ذلك متروك لله وحده مهما كانت الذنوب التي اقترفها، وهم يرجئون أمر الحكم على إخوانهم إلى الله وحده، ولهذا فقد" لعبت المرجئة دورًا مهمًا في التوفيق بين المصالح المتعارضة، بين العرب وغيرهم من المسلمين، حيث كان هناك تمييز بين العرب وباقي طوائف المسلمين من العجم والموالى... وذهبت المرجئة إلى أنه لا يحل للحكومة أن تعامل هؤلاء كما لو كانوا لا يزالون على كفرهم بعد أن أصبحوا مسلمين، لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وعلى هذا كانوا لا يتحرجون من قتال أية حكومة تقر بمثل تلك المظالم، ومن ثم لا ندهش بعد أن وقفنا على أحداث الشدة والعسف في بلاد ما وراء النهر، أن نرى هؤلاء يحرمون سفك الدماء البريئة، ويجهرون بأن جميع المسلمين أخوة في الدين، وكان ما ينشده المرجئة إنما هو العودة إلى مبدأ المساواة بين الشعوب الذي أقره الإسلام، وأنه لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى"[1].

ومن المرجئة نجد المرجئة القدرية، ومن أعلامها معبد الجهنى (ت 80 هـ) وعمر المقصوص (ت 80 هـ)، وقد قتلا لمعارضتهما لظلم بني أمية، وتبرز كتب التاريخ أن معظم هؤلاء الأعلام كانوا يتسمون بالورع والتقوى، وليس كما تصورهم مدونات الفرق والملل والنحل على أنهم كفرة وزنادقة فيقول الطاهر المقدسي: "وأما عمر المقصوص من القدرية فقد علَم معاوية بن يزيد ثالث الحلفاء الأمويين، وحين بايعه الناس قال للمقصوص: ما ترى؟ قال: إما أن تعدل وإما أن تعتزل، فخطب معاوية فقال: إنا بلينا بكم وابتليتم بنا، وإن جدي معاوية نازع الأمر من كان أولى به وأحق، فركب منه ما تعلمون حتى صار مرتهنا بعمله، ثم تقلد أبى ولقد كان غير خليق به، ولا أحب أن ألقى الله بتبعاتكم فشأنكم وأمركم، ولوا من شئتم فو الله لئن كانت الخلافة مغنمًا لقد أصبنا منها حظًا للتكفير، وإن كانت شرًا فحسب آل سفيان ما أصابوا منها، ثم نزل وأغلق الباب، وتخلى للعبادة حتى مات بالطاعون في سنة(64 هـ)، فوثب بنو أمية على عمر المقصوص، وقالوا أنت أفسدته وعلمته، فطمروه ودفنوه حيًا"[2].

---

(1) فان فلوتن، السيادة العربية ص 66.

(2) المقدسى، البدء والتاريخ، مجلد 2، جـ 6، ص 17.

ولقد خرج قطاع من أعلام المرجئة وعلى رأسهم سعيد بن جبير وغيره مع عبد الرحمن بن الأشعث في ثورته ضد بني أمية، وضد ظلم الحجاج بن يوسف فيقول المقدسي: "إن عبد الرحمن بن الأشعث جمع الجموع، ودعا القراء إلى مناجزة الفاسق الحجاج بن يوسف، وصاحبه عبد الملك بن مروان فأجابه الخلق، وأقبل إلى الطرق في جمع مثل عدد النحل فيهن الشعبي، وسعيد بن جبير، وابن أبى ليلى، وسويد بن غفلة، وجعفر الجعفى، وواقع الحجاج في ثمانين وقعة بالكوفة والبصرة، وقتل من جيش الحجاج ثمانية آلاف رجل، وأمد عبد الملك بن مروان الحجاج بأخيه محمد وابنه عبد الله، وأسر الحجاج من أصحابه ثلاثة آلاف رجل فضرب أعناقهم، وهرب ابن الأشعث إلى سجستان، وعند ربة رتبيل قبض عمارة بن تميم على ابن الأشعث، ولكن ابن الأشعث رمى نفسه من أعلى قصر فمات"[1].

وكان من زعماء المرجئة الجبرية الذين حاربوا مع عبد الرحمن بن الأشعث الفقيه الورع سعيد بن جبير وهو مولى لبنى أسد الكوفي، وقارئ ومحدث ومفسر وفقيه مشهور، وعابد فاضل ورع، وكان يدعو إلى الثورة على بني أمية، ويلوم الحسن البصري (ت 110 هـ) لأنه كان يثبط الناس عن الخروج، ويحثهم على القعود، ويحملهم على المسالمة والموادعة، وكان سعيد يقول يوم موقعة دير الجماجم، وهم يقاتلون:" قاتلوهم على جورهم في الحكم، وخروجهم من الدين، وتجبرهم على عباد الله، واستذلالهم المسلمين، فلما انهزم لحق سعيد بن جبير بمكة"[2]. وقد قبض عليه خالد بن عبد الله القسرى، وأرسله إلى الحجاج بن يوسف ليقتله في سنة (95 هـ)، ولا أحد يستطيع أن يشكك في عقيدة سعيد بن جبير، وكان سبب قتله واضحًا وهو أنه خرج على بني أمية، ودعا إلى قتالهم، ومقاومة ظلمهم.

ومن مشاهير المرجئة القدرية غيلان الدمشقي، وهو قبطي مصري أسلم، ثم نزل بالشام واستوطنها، وأخذ القول بالقدر عن معبد الجهنى البصري، عندما زار مكة في العقد الثامن من القرن الأول الهجري، واختاره عبد الملك بن مروان مؤدبًا لولده سعيد، وكان غيلان من خاصة عمر بن عبد العزيز فقد قربه واستمع إلى مواعظه، واعتمد عليه في تنفيذ خطته الإصلاحية، ولكن عمر لم يلبث أن جفاه، حين ظهر من غيلان ما ظهر من العدل والتوحيد، فقد كان يدعو إلى القدر بقوله ورسائله، فاستدعاه عمر وجادله في مقالته، واستتابه ثم كان من خاصة هشام

---

(1) المرجع نفسه مجلد 2 / جـ 6، ص 36-37.

(2) حسين عطوان، الفرق الإسلامية فى بلاد الشام فى العصر الأموى ص 93.

بن عبد الملك، وفى أيامه رجع إلى القول بالقدر، ودعا الناس إليه وحرضهم على الثورة على بني أمية، ورفض نظريتهم في الخلافة، وأنكر سياستهم المالية، فقبض هشام عليه وأعدمه[1].

ويلاحظ مما سبق أن غيلان الدمشقي كان مقربًا من خلفاء بني أمية لما عرف عنه من تقواه وورعه، وبلاغته، وكان يؤتمن على تربية أولاد الخلفاء، وصحبه البعض الآخر منهم، ولكن كانت قضية غيلان الدمشقي الأساسية في خروجه على الخلفاء، وكان يرى أن الإمامة أو الخلافة تجوز في غير قريش، ولكنه قتل لا بسبب معتقداته الدينية، كما ترى مدونات الملل والنحل لأهل السنة، ولكن" لأن غيلان كان لا يكف عن التعرض لخلافة بني أميه وسياستهم، مقارنًا بينها وبين سيرة الرسول الكريم، ومبينًا خروجهم عن الإسلام ومحاربتهم له، وتعطيلهم لحدوده، واستقطابهم لأهل البغي والضلال، واعتمادهم عليهم، وإبعادهم لأهل التقوى والفضل وقهرهم لهم"[2].

وبالتالي فإن المرجئة القدرية، أمثال غيلان الدمشقي (ت105هـ) وأتباعه، كانوا أقرب إلى الخوارج في قضية الإمامة، وقد اتفقوا معهم كذلك في ضرورة مواجهة الحكم الظالم لبنى أمية، وهو ما أرق مضاجع الخلفاء الأمويين، وأقلق علماءَ أهل السنة الذين كانوا يناصرونهم – أي الخلفاء– قول القدرية بحرية الإرادة الإنسانية، وأن الخلافة حق للمسلمين كافة يختارون لهم أقدرهم عليها وأصلحهم لها، فإن ذلك كان يقود إلى المساواة بين بني أمية وسائر المسلمين، ويفسح المجال للموازنة بينهم وبين غيرهم، وكان يؤدى إلى الحكم على أعمالهم وسياستهم، ومحاسبتهم على أخطائهم وذنوبهم، وتجريدهم من حق الخلافة المطلقة وانتخاب غيرهم لولاية المسلمين[3].

ويرجح الرأي التاريخي في تصفية المرجئة القدرية في عهد بني أمية أن تلك التصفية، لم تكن لأسباب دينية كما تُظهر كتب الملل والنحل لأهل السنة، بل كانت لأسباب سياسية، وذلك على الرغم من قرب بعض أعلام القدرية الأوائل من خلفاء بني أمية فترة من حياتهم، فقد أهدر الخلفاء الأمويون دماء القدرية، ولم يتحرجوا من إعدام رؤسائهم الذين عظم أمرهم، وتفاقم خطرهم، وإن كان بعضهم من أصدقائهم المقربين، فمع أن عبد الملك بن مروان عين معبدًا الجهنى معلمًا ثم سفيرًا إلى بلاد الروم، فإنه لم يحجم عن الإذن في حبسه وقتله، وعلى الرغم من أن غيلان الدمشقي كان صفيًا لهشام بن عبد الملك إلا أنه لم يتورع عن الأمر

---

(1) المرجع نفسه ص 34–35.

(2) المرجع نفسه ص 54.

(3) المرجع نفسه ص 50.

بإعدامه حين تمرد عليه وجرده من حقه في الخلافة المطلقة، فقد قتله هو وصاحبه صالح بن سويد ومزقهما تمزيقًا"[1].

ومن الغريب أن تراث غيلان الدمشقي كان كبيرًا، وأن بعض المصادر تشير إلى أنه كان يقرب من ألفي ورقة، وأن هذا التراث لم يتبق منه إلا بعض النتف الصغيرة في كتب التاريخ، وهذا دليل على أن بني أمية وعلماء السنة في تلك الفترة أحرقوا هذا التراث، ولو وصلت إلينا هذه الأوراق لأمكن تبين أفكار القدرية وآرائهم تبينًا جليًا، ولأمكن استظهار مصادرها استظهارًا وافيًا" ومما ساعد على ضياع تراث القدرية أن الخلفاء الأمويين كافحوهم، وأن علماء السنة حاربوهم، وأن المعتزلة استوعبوا أفكارهم وآراءهم فذابت آثارهم في آثار المعتزلة ولم يعد لها شخصية"[2].

ومن المرجئة الجبرية كان الحارث بن سريح الذي دخل في حرب مع الدولة الأموية استمرت ثماني عشرة سنة، حيث قتل سنة (ت 128هـ) فكان الحارث على رأس مجموعة من المسلمين الأتراك وغيرهم من بخارى وسمرقند، وكانوا يرمون بمساعدة الحارث بن سريح على استرداد حقوقهم السياسية، ومساواتهم بالمسلمين من العرب[3].

وكان جهم بن صفوان (ت 128هـ) كاتب الحارث بن سريح أيام قيامه على نصر بن سيار بخراسان، وكان أتباعه يسمون الجهمية، وقد كفرتهم كتب الملل والنحل لأهل السنة، فيقول البغدادي عنهم" الجهمية أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، ونفى الاستطاعة كلية، وكان يظهر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ويخرج بالسلاح على السلطان، وقتل بمرو، وقتله سلم بن أحوز المازني من مازن تميم في أواخر أيام بني مروان"[4].

فالقضية الأساسية هي خروج جهم بن صفوان على السلطان، كما يردد البغدادي دومًا في كتبه، فيقول:"كان جهم مع ضلالاته يحمل السلاح، ويقاتل السلطان"[5] ومن ثم فإن هناك تفسيرًا سياسيًا في قتل جهم بن صفوان هو أن جهمًا كان ينقم على الأمويين موقفهم الذي يرفض الاعتراف بإسلام الموالى من أهل بلاد فارس وخراسان، بحجة أن إسلامهم غير خالص، ومن

---

(1) المرجع نفسه ص 66.

(2) أحمد أمين، فجر الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2006 ص 287.

(3) فان فلوتن، السيادة العربية، ص 67.

(4) البغدادى، الملل والنحل ص 145، وأيضًا البغدادي، أصول الدين ص 332.

(5) البغدادى، الفرق بين الفرق ص 138.

ثم ظل الأمويون لأسباب اقتصادية يأخذون نصف الجزية من هؤلاء المسلمين، حاكمين على عقائد هذه الجماهير بأنها دون المستوى المطلوب[1].

ومن ثم فإن تفسير كتب الملل والنحل بأن جهما كان كافرًا بسبب آرائه العقائدية هو أمر يحتاج إلى إعادة نظر، فيقول القاسمي: "أن نبذ هشام بن عبد الملك له بأنه من الدهرية، إنما أراد به زيادة الإغراء بقتله ليكون حجة له، وتمويها على العامة، ومن لا يدرى حقيقة الأمر في إهدار دمه، فقد علمت أن الباعث على قتله سياسي محض لأن جهمًا كان خطيب الحارث، وقارئ كتبه في المجامع، والداعي إلى رأيه، وإلى الخروج معه على بني أمية وعمالهم لسوء سيرتهم، وقبح أعمالهم وشدة بغيهم"[2].

ومن أتباع الجهمية كان الجعد بن درهم (ت125هـ) وقد قتله خالد بن عبد الله القسرى فيقول الدارمى:" ألا ترى أن الجعد بن درهم أظهر بعض رأيه في زمن خالد القسرى، فزعم أن الله تبارك وتعالى لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، فذبحه خالد بواسط، يوم عيد الأضحى، على رؤوس من حضرة المسلمين، لم يعبه به عائب، ولم يطعن عليه طاعن، بل استحسنوا ذلك وصوبوه"[3]. وكان الجعد بن درهم أيضًا من الخارجين على بني أمية، فالجعد بن درهم كان من مرجئة الجبرية الذين انضموا إلى يزيد بن المهلب الأزدى عندما ثار على يزيد بن عبد الملك في العراق في مطلع القرن الثاني، وأعلن خلعه، ونادي بأن تكون الخلافة شورى بين المسلمين، وبأن يعمل الخلفاء بالكتاب والسنة.[4]

ويمكن القول بأن مرجئة الجبرية كان يناضلون من أجل تحقيق المساواة بين المسلمين، وبين العرب والموالى، وأن تسقط نصف الجزية التي كان يأخذها بنو أمية من الموالى بدعوى عدم اكتمال إيمانهم، وكانوا ينادون بأن تكون الخلافة شورى بين المسلمين يتولاها أحقهم وأفضلهم، وكانوا يدعون إلى الحكم بالعدل، وهذا ما جعل بني أمية يتخذون موقفًا سلبيًا منهم، وكان فقهاء الشام والجزيرة الذين يحيطون بالخلفاء الأمويين ويكفرون مرجئة الجبرية، ويفتون بقتلهم، فمحقوا أكثر من ثار منهم محقًا، وسفكوا دم من قبض عليه منهم سفكًا، ولم يعفوا عن أحد منهم مهما كان علمه وخيره وفضله إلا في القليل النادر"[5].

---

(1) محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية والإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1988، ص31.

(2) جمال الدين القاسمى تاريخ الجهمية والمعتزلة، مؤسسة الرسالة، بيروت،1985، ص17-18.

(3) أبى سعيد الدارمى الرد على الجهمية، عقائد السلف ص 350.

(4) حسين عطوان، الفرق الإسلامية ص 91.

(5) المرجع نفسه ص 96.

وبالتالي فإن معظم أعلام المرجئة القدرية أو المرجئة الجبرية كانوا من الخارجين على الحكم الأموي، ورغم اختلاف أرائهم العقائدية عن أهل السنة وفقًا لمدونات الملل والنحل لأهل السنة، إلا أن ذلك لم يكن السبب في قتلهم، حيث كان السبب في ذلك خروجهم على الحاكم بالسيف، ولذا كان فقهاء السنة يفتون لبنى أمية بقتلهم بدعوى أن آراءهم المغايرة لأهل السنة تحمل الكفر والزندقة.

وإذا أردنا أن نحدد طبيعة علاقة المعتزلة بالسياسة، يمكن القول بأن المعتزلة نشأت في الفترة من 100-110 هـ وذلك في عهد الدولة الأموية، ولم يكن لهم أية مواقف معلنة من الدولة الأموية، بسبب ما تعرضت له فرق القدرية والخوارج والشيعة في العصر الأموي من تصفية، ولهذا لم يكن هناك ظهور يذكر للمعتزلة في العهد الأموي.

ولكن ومع بداية العهد الجديد للدولة العباسية فإن صداقة وطيدة كانت قد نشأت بين عمرو بن عبيد (ت 144 هـ) وأبى جعفر المنصور، وقد بدأت قبل خلافة المنصور، واستمرت بعد خلافته، وكان المنصور يبالغ في تعظيم عمرو، وبدأ الذيوع والانتشار للمعتزلة في العصر العباسي الأول بصفة عامة، وفى عهد المأمون بصفة خاصة، ومع ذلك تبرز كتب الملل والنحل لأهل السنة أنه كان هناك سجن وتضييق على أعلام المعتزلة قبل المأمون فيقول الملطى" عن معتزلة بغداد، وعن بشر بن المعتمر أنه حمل الاعتزال والأصول الخمسة إلى بغداد، ودعا إليه الناس، فتفشى قوله، فأخذه الرشيد وحبسه في السجن، فجعل يقول في السجن رجزًا مزاوجًا في العدل والتوحيد والوعيد، حتى قال أربعين ألف بيت لم يسمع الناس بشعر مثل ذلك فألهم الناس بنشدها، فقيل للرشيد: ما يقوله في السجن من الشعر أضر على الناس من الكلام الذي بينه"[1].

ورغم الحوادث الجزئية البسيطة من الاضطهاد فقد استطاع المعتزلة قبل تولى المأمون الخلافة أن يقدموا إنجازاتهم الفكرية، وقد تهيأت الظروف لانبثاق عقليات معتزلية جمعت بين استيعابها للفكر الإسلامي الأصيل، وبين اطلاعها على الفكر الأجنبي، ولقد شهدت تلك الفترة تفتح رجال مثل أبى الهذيل العلاف، والجاحظ، وبشر بن المعتمر، وثمامة بن الأشرس، ومعمر بن عباد، وغيرهم من فحول المعتزلة ذوى المذاهب بطاقة أصيلة من فكرهم، وهيأوه أيضًا للسيطرة السياسية بعد ذلك في عصر المأمون[2].

---

(1) الملطى، الرد والتنبيه ص 38.

(2) عبد الرحمن سالم، التاريخ السياسى للمعتزلة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989، ص 195.

ويبدو التحول الكبير في علاقة المأمون بالمعتزلة فقد تربى المأمون بن هارون الرشيد على يد يحيى بن المبارك، وكان صاحب ميول اعتزالية، وكان ثمامة بن الأشرس هو الذي أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال[1] وحين تولى المأمون (ت 222هـ) الخلافة حاول أن يفرض المذهب الاعتزالي كمذهب رسمي للدولة "وكانت الخطوة الأولى التي خطاها المأمون ليضمن انصياع رعيته وتسليمها بالنحلة التي انتحلها، وهى خلق القرآن، أن أرسل كتابًا إلى عامله على بغداد إسحاق إبراهيم، وقد أمره فيه أن يُحضر القضاة والمحدثين، وأن يمتحنهم في موضوع خلق القرآن" [2]، ومن لا يقر بخلق القرآن من القضاة يعزله من منصبه وكان ذلك في عام (218 هـ)، وبالتالي فإن المعتزلة دعاة حرية الرأي والفكر حين تمكنوا من السيطرة على السلطة السياسية أرادوا أن يفرضوا مذهبهم بقوة السياسة.

وكانت أشهر محنة في تلك الفترة التاريخية هي محنة إمام السنة أحمد بن حنبل، والتي بدأت فصولها من عهد المأمون إلا أنه مات قبل أن يمتحن الإمام أحمد في خلق القرآن، وامتدت إلى عصر المعتصم (ت227هـ)، وفى عهده تم امتحان الإمام أحمد في مسألة خلق القرآن التي لم يقر بها، وفى عهد المعتصم عذب الإمام أحمد بن حنبل بالضرب بالسوط، وبعد هذا التعذيب ظن أحمد بن أبى دواد أن مولاه الخليفة قد يلين إعجابًا بثبات أحمد وشجاعته، وتأثرا بقوة حججه، فذكر للخليفة المعتصم أنه لو سلم ولان، فسيقال حتمًا عن المعتصم إنه ناهض مذهب المأمون الخليفة السابق، وأن الناس سيرون أن أحمد بن حنبل قد أحرز نصرًا على خليفتين وهى نتيجة قد تحفز أحمد بن حنبل إلى أن يعد نفسه زعيمًا مما يقضى بدولة الخلافة إلى أوخم العواقب[3].

وامتدت المحنة إلى عهد الواثق (ت232هـ)، حيث قتل الواثق العالم أحمد بن نصر الخزاعي لأنه لم يقر بخلق القرآن، ولأنه كان يعلن صراحة رفضه لخلق القرآن،" وكان أحمد بن نصر الخزاعي وجيهًا من وجهّاء بغداد وشيخًا جليلًا قوالًا بالحق، ورأسًا في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وكان يتردد على أصحاب الحديث، ويبسط لسانه فيمن يقول بخلق القرآن، ولم يسلم منه الواثق نفسه فكان يقول عنه: فعل هذا الخنزير، وقال هذا الكافر واشتهر ذلك عنه بين الناس، وقد بايع مجموعة من أهل بغداد ممن نقموا على الواثق أحمد بز نصر الخزاعي على أن يقوم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وأن يعلن الثورة على

---

(1) البغدادى، الفرق بين الفرق، ص 172.

(2) ولتر فليفل باتون، أحمد بن حنبل ومحنته، دار الهلال، القاهرة 2011 ص 182.

(3) المرجع نفسه ص 114.

الواثق، فأجابهم أحمد، وضربوا موعدًا للثورة في شعبان (231 هـ)، ولكن لم يقدر لهذه المؤامرة النجاح لخطأ وقع في التنفيذ جعل أمرها يكتشف قبل أوانها"[1] وبسبب ذلك قتل أحمد بن نصر الخزاعي.

إن الدولة العباسية كانت تحاول أن تفرض سلطتها على الشئون الدينية والدنيوية معًا، وأن تحجم سلطة الفقهاء من أهل السنة لأنهم كانوا ينطقون باسم الجماعة وأهل الحق، ويظهر من قضية خلق القرآن أنه" كان من بين أهدافها أن تبسط الدولة سلطانها نهائياً على مجال الفقه والفقهاء، وكان الرهان الأكبر على العامة، فينبغي ألا تكون هناك سلطة أخرى يتبعونها غير سلطة الدولة، فليس للناطقين باسم الشريعة سلطة عليهم بل هي سلطة الدولة تنفذ عبر شريعة مرسومة"[2].

واستمرت مرحلة السيطرة المعتزلية بقوة السلطة السياسية منذ عهد المأمون حتى نهاية عهد الواثق (212–232 هـ) في هذه الفترة حاول المعتزلة بقوة السلطة السياسية فرض عقيدة خلق القرآن، وتعذيب من يرفض أن يقربها، وتعاملوا مع شريحة الحنابلة كما كان يتعامل أهل السنة مع الفرق المغايرة لهم في عهد الدولة الأموية من الإقرار بالتعذيب والقتل مع أعلام القدرية والخوارج والشيعة، ولذا يرى القاسمى "أن ما فعله المعتزلة في الأثرية – السلف – كان انتقامًا لاضطهاد سابق، ومقابلة له بالمثل، إذ كان للأثرية – السلف – دولة في عهد الأمويين، وكانت أقوالهم في تكفير مخالفيهم من الجهمية، ورميهم بالزندقة وهدر دمهم، تغرى بهم، وتحفظ الأغراء عليهم"[3]

وحين تولى المتوكل الحكم سنة (232 هـ) كان ذلك نقطة فاصلة في تاريخ المعتزلة، حيث رفض استمرار محنة أحمد ابن حنبل، وجرد المعتزلة من سلطتهم" وأظهر الله به السنة وكشف تلك الغمة، فشكر الناس على ما فعل، وكان إبراهيم بن محمد قاضى البصرة يقول:" الخلفاء ثلاثة: أبو بكر قاتل أهل الردة حتى استجابوا له، وعمر بن عبد العزيز رد مظالم بني أمية والمتوكل محا البدع وأظهر السنة"[4] .

ولقد أظهر المتوكل تعاطفه مع أهل السنة، وجمهورهم العريض، وأمر بترك النظر والمباحثة في الجدال، وترك ما كان عليه الناس فيما سبق، وأمر الناس بالتسليم والتقليد،" وفى سنة (234 هـ) خطا المتوكل خطوة أكثر اتساعا وإيجابية، وذلك حين أمر باستحضار الفقهاء

---

(1) عبد الرحمن سالم، التاريخ السياسى للمعتزلة ص 226.

(2) على أو مليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999 ص 41–42.

(3) جمال الدين القاسمى، تاريخ الجهمية والمعتزلة ص 69.

(4) باتون، أحمد بن حنبل والمحنة ص 129.

المحدثين، وأغدق عليهم العطاء، وأمرهم أن يجلسوا للناس، ويحدثوا بالأحاديث التي فيها الرد على المعتزلة والجهمية"[1] وبعد أن كان مذهب المعتزلة ملء السمع والبصر – وهو ما يسمى بالعصر الذهبي للمعتزلة – فقد تراجع هذا المذهب بفضل انقلاب السياسة عليه، وتحول المتوكل عنه، وقد استطاع الحنابلة حصار المعتزلة في تلك الفترة، وحصار تواجدهم بين الناس، ولاشك أن عدم وصول العديد من الأعمال الخاصة بالمعتزلة، تجعلنا نتساءل هل قام الحنابلة بحرق أعمال المعتزلة؟ خاصة وأن معظم كتبهم التي ظهرت في تلك الفترة التاريخية جاءت كرد فعل على ما تعرض له إمامهم أحمد بن حنبل؟.

وبعد انحصار المعتزلة لمدة قرن من الزمن، شهد القرن الرابع صحوة لهم قد تبدو وكأنها انبعاث جديد لمذهبهم يصح أن يكون استمرارًا لتاريخهم السابق، ذلك أن المعتزلة كان لهم وجود في ظل دولة بني بويه نتيجة لرعاية كانوا قد فقدوها منذ زمن، ثم أتيح لهذه الرعاية أن تتسع، وتتأكد في وزارة الصاحب بن عباد البويهى (326– 385 هـ) الذي وزر بالري لمؤيد الدولة، ثم لفخر الدولة، واستمر في الوزارة سبعة عشر عامًا حتى توفى (385هـ) وكان القاضي عبد الجبار ابن أحمد من أقرب المقربين له، وقد استطاع الصاحب بن عباد أن يؤثر على مؤيد الدولة ليسند له منصب قاضى القضاة الري إلى القاضي عبد الجبار ثم ضم إليه جرجان وطبرستان[2].

إن اعتلاء المعتزلة لمنصة السلطة، وتأثيرهم في فرض مذهب بقوة السياسة، وتكفيرهم من لا يقول بخلق القرآن، ثم توارى المعتزلة بعد أن انفض الحكم عنهم، إنما تكشف عن قدرة السياسة في توظيف المذاهب العقائدية، وترسيمها وفقًا لمصلحتها، فلم يكن أحد يدعى أن المعتزلة كفرة في الفترة من (218 – 232 هـ) بل كان المعتزلة هم من يُكفرون أهل السنة، تمامًا مثلما كان أهل السنة يكفرون القدرية والخوارج والشيعة في عهد بني أمية، واتحدت سلطتهم مع السلطة السياسية في قتل وتصفية أعلام تلك الفرق، وتشويهها، وبالتالي فإن رؤية العلاقة بين تلك الفرق في سياق الصراع السياسي والديني بينها تكشف لنا عن مدى قدرة السلطة السياسية في تسييس الدين، ومدى الدور الذي لعبته السياسية في توظيف الدين من أجل خدمة أغراضها الخاصة.

ويبدو أن الموقف النهائي من الفكر الاعتزالي كان ما حدث عام (408هـ) حين أصدر الخليفة القادر بالله كتابًا ضد المعتزلة يأمرهم فيها بترك الكلام والتدريس والمناظرة في

---

(1) عبد الرحمن سالم، المرجع سابق ص 299.

(2) المرجع نفسه ص 339.

الاعتزال والمقالات المخالفة للإسلام. وأنذرهم إن خالفوا أمره بحلول النكال والعقاب، وانتهج السلطان محمود في غزنة نهج أمير المؤمنين القادر، واستن بسنته في قتل المخالفين، ونفيهم وحبسهم، وأمر بلعنهم على المنابر، وصدر في بغداد كتاب سمى (الاعتقاد القادري) في (433هـ) وقرىء في الدواوين، وذكر أن هذا اعتقاد المسلمين، وإن من خالفه فقد فسق وكفر[1] وهكذا فإن ما تعترف به السلطة السياسية من مذهب ديني يكون هو المذهب السائد، والذي يملك الحق، والباقي يمكن إقصاؤه وتكفيره بسلطة السياسة أيضًا.

وتبدو قضية تسييس الدين واضحة مع المذهب الأشعري الذي كانت مدوناته في الملل والنحل تقصى وتكفر المذاهب الأخرى، فقد ظهر المذهب الأشعري مع مطلع القرن الرابع على يد أبى الحسن الأشعري، وقد تعرض في بداياته للاضطهاد من قبل الحنابلة، والتشكيك في عقيدة أصحاب هذا المذهب، إلا أنه مع مرور الوقت استطاع المذهب الأشعري أن يحتل مكانة بارزة في أرجاء العالم الإسلامي، ومع ذلك تروى كتب التاريخ حدوث أزمة للمذهب الأشعري وأعلامه في منتصف القرن الخامس (445هـ)، حيث كان سلطان الوقت إذ ذاك السلطان طغرلبك السلجوقي، وكان رجلًا حنيفيًا، سنيًا، خيرًا، عادلًا، محببًا إلى أهل العلم، من كبار الملوك وعظمائهم، وكان أول ملوك السلجوقية،... وكان لهذا السلطان وزير سوء وهو أبو نصر منصور بن محمد الكندرى كان معتزليًا رافضيًا، خبيث العقيدة، لم يبلغنا أحد أنه جمع له من خبث العقيدة ما اجتمع له، فإنه كان يقول بخلق الأفعال وغيره من قبائح الروافض، وتشبيهه الله بخلقه، وغير ذلك من قبائح الكرامية والمجسمة، وكان له مع ذلك تعصب عظيم، وانضم إلى هذا أن رئيس البلد الأستاذ أبا سهل بن الموفق – أشعري– كان ممدوحًا، جوادًا، ذا أموال جزيلة، وصدقات دارة، وهبات هائلة، وكان عارفًا بأصول الدين على مذهب الأشعري، قائمًا في ذلك مناضلًا في الذب عنه، فعظم ذلك على الكندرى، بما في نفسه من المذهب، ومن ابن الموفق، وخشيته من أن يثب على الوزارة فحسن للسلطان لعن المبتدعة على المنابر، فعند ذلك أمر السلطان بأن تلعن المبتدعة على المنابر، فاتخذ ذلك ذريعة إلى ذكر الأشعرية، وصار يقصدهم بالإهانة والأذى، والمنع عن الوعظ والتدريس، وعزلهم عن خطابة الجامع، واستعان بطائفة من المعتزلة الذين زعموا أنهم يقلدون بالمذهب الحنفي، وأشربوا في قلوبهم فضائح القدرية، واتخذوا التمذهب بالمذهب الحنفي سياجًا عليهم، فحببوا إلى السلطان الإزراء بمذهب الشافعي عمومًا، والأشعري خصوصًا، وهرب في تلك الأزمة إمام الحرمين – الجوينى – إلى مكة، والإمام أبو القاسم القشيرى، ولم تنته الأزمة إلا بعد وفاة طغرلبك الأمير السلجوقي وعين

---

(1) محى الدين عبد الحميد، مقدمته لتحقيق لكتاب مقالات الإسلاميين للأشعرى ص 27.

مكانه السلطات آلب أرسلان، ولم يلبث أن قتل الكندرى، وأسفر صباح الزمان عن طلعة الوزير نظام الملك (الطوسي) فقام في نصرة الدين قيامًا مؤزرًا، وعاد الحق معززًا، وأمر بإسقاط ذكر السب، وتأديب من فعله"[1] وقد عاد للأشاعرة مكانتهم على يد الوزير نظام الملك الطوسي الذي أنشأ المدرسة النظامية ببغداد،وكان يدرس فيها إمام الحرمين الجوينى ثم أبو حامد الغزالي وليبدو أمر حصار مذهب أو تواجد نفس المذهب مرتبط دومًا برضا السلطة السياسية الحاكمة وترسيمها له أو إقصائها له أيضا.

ومما سبق نلاحظ أن أزمة الأشاعرة التي حدثت في منتصف القرن الخامس الهجري كانت بسبب تصارع أتباع الفرق على توظيف السلطة السياسية في نشر مذهبها دون غيرها، أو توظيفها كذلك في محاصرة المذاهب الأخرى، وقد تسببت تلك الأزمة في هروب أعلام المذهب الأشعري في تلك الفترة إلى مكة، مما يكشف أن الصراع بين الفرق والمذاهب الإسلامية كان يتحول من مجرد التشويه والإقصاء المتبادل بين الفرق في المدونات والكتب العقائدية، ومصنفات الملل والنحل إلى العنف والتصفية المتبادلة بينهم، وذلك من خلال التصفية المتبادلة لبعضهم البعض، وفى ذلك تروى كتب التاريخ الإسلامي الكثير من أحداث التعصب المذهبي بين الفرق والمذاهب الإسلامية تم فيها استخدام العنف والقتل من قبل كل طرف على حساب الآخر، وخاصة التعصب بين أهل السنة والشيعة.

خاتمة:

1- إن واقع الإقصاء السائد في حياتنا الراهنة في إقصاء الحركات الدينية بعضها للبعض الآخر، وإقصاء المذاهب الدينية لبعضها البعض الآخر لا يمكن أن ندركه بعيدًا عن العقلية الإقصائية التي تشكلت عبر تاريخنا الثقافي بعامة، وفي مجال علم العقائد بصفة خاصة، وفى كتابات الفرق والملل والنحل بصفة خاصة، ومن ثم فإن الممارسة الإقصائية المعاصرة هي بالأساس امتداد لطريقة في التفكير كانت سائدة في تراثنا القديم.

2- اتخذ الإقصاء من السنة النبوية الأداة لإضفاء طابع القداسة على نفى الآخر، وتم وضع العديد من الأحاديث التي تسهم في إثبات الحق للفرقة الناجية وهى أهل السنة، ونفى الحق عن جميع الفرق الأخرى وهى الخوارج والشيعة والمرجئة، ويبدو خطورة توظيف الحديث واضحة في أن الإقصاء يتم باسم المقدس، فكانت السنة هي أداة ضم عوام الناس إلى مذهب أهل الحق (أهل السنة)، وهى نفسها الأداة التي تنفر الناس من الفرق المغايرة لأهل السنة،

---

(1) تاج الدين السبكى، طبقات الشافعية، جـ 3/ص 389-393، وأيضًا ابن عساكر، تبيين كذب المفترى عليه، ص 91-92.

وذلك بصرف النظر عن مدى صحة هذه الأحاديث من عدمها، فقد تم توظيف الأحاديث على كافة مستوياتها الصحيحة والضعيفة والموضُوعة ضمن هذا الصراع بين الفرق.

3- حملت مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة توظيف التشهير والتسفيه لآراء ورموز الفرق الإسلامية المغايرة لهم، وقد دخل الأمر أحياناً في نطاق السب والشتم، والقدح في القيمة العليا لأعلام مذهب مثل المعتزلة، وتشويه رموز عظيمة في ثقافتنا الإسلامية مثل النظام، والجاحظ، وغيرهم، وقد فعلت مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة هذا بالفرق المغايرة لها من أجل نفور العامة منهم، ومحاصرة تلك المذاهب حتى لا ينضم إليها أحد.

4- اعتمدت كتب الفرق والملل والنحل لأهل السنة في عرض آراء الفرق الأخرى على بيان أوجه اختلاف هذه الفرق مع أهل السنة، ثم يتم التشنيع على هذه الآراء، ويتم بمقتضى هذا العرض نفى الآخر وإقصائه، ولو كانت مدونات الملل والنحل لأهل السنة تعرض الآراء بموضوعية، لقدمت وجوه الاتفاق بين هذه الفرق بجانب وجوه الاختلاف أيضًا، ولكنها تعرض دومًا لوجوه الاختلاف من أجل إقصاء وتكفير تلك الفرق.

5- كان التكفير هو أعظم أدوات الإقصاء في كتب الملل والنحل، وما التكفير سوى الحكم بإهدار دم من يُكفر، وقد حملت كتب الملل والنحل والفرق لأهل السنة أحكامًا كثيرة بالتكفير من قبل أهل السنة تجاه كل الفرق المغايرة لها، وحرضت هذه الكتب على نفى وقتل أصحاب المذاهب الإسلامية المغايرة لأهل السنة، ورغم توظيف أهل السنة لسلاح التكفير في وجه خصومهم، والقول بأنهم يكفرونهم كما يكفرون أهل السنة، وكما أن تيارات أهل السنة نفسها قد كفرت بعضا البعض الآخر، مثلما كفر الحنابلة الأشاعرة، وكفر ابن حزم الأشاعرة أيضا، وفى جميع الأحوال فإن الحكم بالتكفير يعنى إهدار دم المحكوم عليه، وتوظيف العنف في العلاقة بين الفرق والمذاهب الإسلامية، وتحت هذا المنطق هناك العديد من المعارك التي قامت بين أصحاب الفرق بسبب التعصب المذهبي مثل حوادث العنف بين السنة والشيعة.

6- لا يمكن الوعي الحقيقي بمشكلة الإقصاء في مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة دون إدراك للوعاء السياسي التي تخلقت فيه هذه الفرق من حيث النشأة، أو من حيث التطور، فكانت السياسة، والصراع على السلطة هما السبب الرئيس في نشأة الفرق الإسلامية، وكان من يملك السلطة السياسية، هو الذي يكفر الآخر المغاير له، حيث كفر فقهاء السنة في العهد الأموي كل الفرق المغايرة لأهل السنة، وأباحوا قتلهم، وكان التذرع الظاهري باسم العقيدة والإيمان، ولكن السبب الحقيقي لقضية الإقصاء، كان في خروج معظم هذه الفرق على خلافة بني أمية، ورفضهم للمظالم الكثيرة التي يتعرض لها المسلمون على

أيديهم، وكان لكل فرقة من الفرق الإسلامية أسبابها الخاصة في محاربة الأمويين،ولكن القاسم المشترك بينهم كان في الصراع على السلطة أحيانًا، ومحاولة رد المظالم أحيانًا أخرى، وكانت كل فرقة تحاول ترسيم مذهبها كمذهب رسمي للدولة الإسلامية، فحين احتكم المعتزلة على السلطة السياسية فتشوا في عقائد الناس، وكفروا أهل السنة، وفي مرحلة تاريخية أخرى دانت الدولة لأهل السنة، فحرقوا كتب المعتزلة، وحاصروهم، وفي مرحلة تاريخية أخرى (في القرن الخامس الهجري) تعرض الأشاعرة لمحنة كبرى بسبب السياسة، ومن ثم يمكن القول بأن السياسة كان لها الذراع الطولي في إذكاء روح الإقصاء المتبادل بين الفرق والمذاهب الإسلامية، ومن ثم لا يمكن أن نقيم تلك المدونات الخاصة بأهل السنة دون الوعي بأهمية السياق السياسي والاجتماعي التي تخلقت فيه.

7- إن الاعتماد على مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة في تعليم الدرس العقائدي يرسي نزعة الإقصاء الواضحة من قبل أهل السنة تجاه المذاهب الإسلامية الأخرى، وهو ما يجعل العلاقة بين أصحاب المذهب الإسلامية قائمة على التوتر والإقصاء، ولذا فإنه لابد من إعادة النظر في الدرس التعليمي لعلم الكلام بحيث نوضح فيه أن الآراء والأفكار التي وردت في كتب علم الكلام القديم قد تخلقت في ظروف تاريخية وسياسية مختلفة، وأن الظروف قد تغيرت الآن، ولذا لابد من إعادة النظر في الدرس التعليمي لعلم العقائد بعرض المشترك الإسلامي العام بين الفرق والمذاهب الإسلامية، وأن هناك العديد من أوجه الاتفاق، وأن مساحة الاتفاق أكبر من مساحة الاختلاف بين الفرق، وذلك باعتبار أن الأصول الإيمانية واحدة بين هذه المذاهب، ولا ينبغي النظر لأصحاب الفرق المغايرة لأهل السنة على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية في ألأوطان والدول التي يقطن فيها أغلبية سنية، لأن ذلك قد يكون سبب لعدم الاستقرار في تلك الدول، خاصة وأن الامبريالية الغربية تتخذ من الخلافات المذهبية هذه أداة لإحداث عدم الاستقرار بين تلك الدول.

8- لا يبغي الباحث من عرض تلك الإشكالية النظر إلى أهل السنة على أنهم يقصون أصحاب المذاهب المغايرة لهم، لأن تلك الفرق المغايرة قد استخدمت نفس الأسلحة في إقصاء أهل السنة، ومنهم من وظف السيف في الخروج على الحاكم، وعلى أهل السنة كالخوارج، كما استخدمت الشيعة نفس آليات أهل السنة مِثل الفضح والتسفيه والتكفير لأهل السنة، والقدح في أعلام الصحابة، وبعض زوجات الرسول، وهذا مثبت تاريخيًا أيضًا، ولكن هدف البحث هو ممارسة نوع من النقد الذاتي لدور مدونات الفرق والملل والنحل لأهل السنة في ترسيخ نزعة إقصاء الآخر، وتكفيره، والتحريض على استخدام العنف ضده، وهذه

الأمور جميعًا موجودة أيضًا لدى أصحاب الفرق المغايرة للسنة، ولهذا ينبغي إعادة النظـرة في تلك الرؤية من قبل كل فرقة تجاه الأخرى.

9- لا يمكن أن يكون هناك حوارًا بناءًا بين أهل السنة والشيعة إلا بالبحث الخلاق لجذور الصراع التاريخي بينهم، والأسباب التي رسخت لهذا الصراع، ولاشك أن أحد أهم أسـباب ترسيخ الصراع بين السنة والشيعة هو الصورة السيئة لدى كل منهما عـن الآخـر، تلـك الصورة التي دونتها كتب الفرق أو الملل والنحل لديهما، ومن هنا كان من الضروري تجاوز تلك الصورة السلبية من أجل بناء جسور مشتركة بين بينهما.

10- تمثل كتلة أهل السنة والجماعة الكتلة الأكبر في العالم الإسلامي الآن، ومن ثم فمـن الضروري أن تمارس نوعًا من النقد الذاتي لنفسها ولتاريخها الفكري والثقافي، وأن يأخذ أهل السنة زمام المبادرة في بناء الجسور مع الطوائف المغايرة لها من الشيعة والإباضـية الآن، وأن تحتوى تلك المذاهب وفقًا للمشترك الإسلامي العام بينها، حتـى لا يكـون الاخـتلاف المذهبي طريق القلاقل والتوتر بل والتقسيم في تلك الدول التـي تختلـف فيهـا المـذاهب العقائدية.

****

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر:-

1- ابن بطة العكبرى، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تحقيق سيدعمران، دار الحديث، القاهرة، 2006.

2-ابن حزم (أبو محمد)، الفصل فى الأهواء والملل والنحل، تحقيق الدكتور يوسـف البقـاعى، دار احياء التراث، بيروت،ط1 2002.

3-ابن حنبل (أحمد)، السنة، تحقيق إسماعيل الأنصاري،دار البحوث العلمية والإفتاء، السـعودية، بدون تاريخ.

4-ابن عساكر(أبو القاسم)، تبيين كذب المفترى عليه فيما نسب إلى الإمام أبو الحسـن الأشـعري، تحقيق محمد زاهذ الكوثرى، المكتبة الأزهرية، القاهرة 1999.

5-ابن المرتضي (أحمد بن يحيي)، المنية والأمل في شرح الملل والنحل تحقيق محمد جواد مشكور، المؤسسة الثقافية، بدون تاريخ.

6-الأجرى (أبو بكر)، الشريعة تحقيق فريد الجندي دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.

7-الإسفراييني (أبو المظفر)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيـق محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، 1999.

8-البغدادي (عبد القاهر)، أصول الدين دار المدينة، بيروت، نسخة مصورة عن طبعـة اسـتانبول 1928.

9-البغدادي (عبد القاهر)، الفرق بين الفرق، مؤسسة الحلبى، القاهرة، بدون تاريخ.

10- البغدادي (عبد القاهر)، الملل والنحل، تحقيق البير نصير نادر، دار المشرق، بيروت،بدون تاريخ.
11- الدارمى (عثمان بن سعيد)، الردعلى الجهمية، عقائد السلف، تحقيق على سامى النشار وعمار الطالبى، منشأة المعارف الإسكندرية،1971.
12- السبكى (تاج الدين)، طبقات الشافعية، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة،1992
13- الأشعرى (أبو الحسن)، مقالات الإسلاميين،تحقيق محى الدين عبد الحميد، طبعة وزارة الأوقاف المصرية، بدون تاريخ.
14- الأشعرى (أبو الحسن)، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، 1977.
15- الشهرستاني (عبد الكريم) الملل والنحل تحقيق جميل صدقي دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1997.
16- الشيرازي (أبي إسحاق) الإشارة إلي مذهب أهل الحق، تحقيق محمد السيد الجليند، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1999.
17- الغزالى (أبو حامد) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، رسائل الغزالى، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
18- الغزالى (أبو حامد) الإقتصاد فى الإعتقاد، تحقيق مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، القاهرة، 1972.
19- المقدسى (المطهر بن طاهر) البدء والتاريخ، تحقيق كليمان هوار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.
20- الملطي (أبو الحسين) التنبيه والرد علي أهل الأهواء والبدع، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية 1997.

ثانيًا: المراجع العامة:-

1- إبراهيم بيضون، تكون الاتجاهات السياسية فى الإسلام الأول، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، دار إقرأ، بيروت ط1 1985.
2- أحمد أمين فجر الإسلام الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.
3- أحمد أمين ، ضحي الإسلام (3 أجزاء) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، من 1997-1999
4- أحمد فؤاد الأهوانى، فى عالم الفلسفة، الهيئة المصرية العامة للكنتاب، القاهرة ،2008.
5- جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985
6- حسين عطوان، الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي، دار الجيل، بيروت، 1986
7- خالد علال كبير، التعصب المذهبى فى التاريخ الإسلامى، دار المحتسب، الجزائر، بدون تاريخ
8- زهدي جاد الله، المعتزلة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

9- سميح عمران نزال، شرعية الإختلاف بين المسلمين،دار القراء، دمشق،ط1 2004.
10-سيد أمير علي، روح الإسلام (جزأن)، ترجمة محمود الشريف مكتبة الآداب، القاهرة،1961.
11-عبد الرحمن سالم، التاريخ السياسى للمعتزلة، دارالثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
12-عبد الفتاح فؤاد، الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية،دار الدعوة، الإسكندرية، ط2 1998.
13-عبد الفتاح فؤاد، أحمد بن سليمان وآرآؤه الكلامية، دار الدعوة الاسكندرية، 1999.
14-عبد المجيد الصغير،الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، دار المنتخب، بيروت، 1994
15-عبد المجيد الصغير، فقه وشرعية الإختلاف فى الإسلام، دار رؤية، القاهرة، 2011
16-علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999
17-على حرب، نقد الحقيقة، المركز الثقافى العربى، بيروت، 1995
18-عواطف العربى شنقارو، فتنة السلطة،الصراع ودوره فى نشأة بعض الفرق الإسلامية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2001.
19-محمد إبراهيم الفيومى، الفرق الإسلامية وحق الأمة السياسة، دار الشروق القاهرة، 1998.
20-محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1988.
21-ميثم الجنابى، علم الملل والنحل، تقليد المقالات والأحكام في ثقافة الإسلام، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، 1994

ثالثًا: مترجمات:-

1- جوردن مارشال موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمود الجوهرى وآخرون، مشروع الترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، رقم 163 2000.
2- فان فلوتن، السيادة العربية، ترجمة حسن إبراهيم حسن،ومحمد زكى إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1965.
3- ولتر ملفيل باتون، أحمد بن حنبل والمحنة، ترجمة، دار الهلال، القاهرة ط2 2011.
4- يوليوس فلهوزن، الخوارج والشيعة ، من تاريخ المعارضة السياسية فى الإسلام، ترجمة عبد الرحمن بدوى، دار الجليل، بيروت، ط5، 1998.
5- يوليوس فلهوزن، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة، تاريخ الدولة العربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، رقم 848، 2005.